الأمم المتحدة
المجلس الاقتصادي والاجتماعي
اللجنة الاقتصادية لأفريقيا

مفوضية الاتحاد الأفريقي

الاجتماع الثاني والثلاثون للجنة الخبراء

الاجتماع الثامن للجنة الخبراء

اجتماع لجنة خبراء الاجتماعات السنوية المشتركة السادسة
ومؤتمر اللجنة الاقتصادية لأفريقيا لوزراء المالية والتخطيط
والتنمية الاقتصادية الأفريقيين ومؤتمر الاتحاد الأفريقي
لوزراء الاقتصاد والمالية

أديس أبابا، إثيوبيا
٢١ – ٢٤ آذار/ مارس ٢٠١٣

Distr.: General

E/ECA/COE/32/15
15 March 2013

Arabic
Original: English

الإطار الاستراتيجي المقترح المنقح للفترة ٢٠١٤-٢٠١٥

التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أفريقيا

البرنامج ١٥

Translation certified by PCMS

المحتويات

الصحفة

التوجه العام ١
البرنامج الفرعي ١ : سياسات الاقتصاد الكلي ٨
البرنامج الفرعي٢ : التكامل الإقليمي والتجارة ١٠
البرنامج الفرعي ٣ : الابتكارات والتكنولوجيات وإدارة موارد أفريقيا الطبيعية ١٣
البرنامج الفرعي ٤ : الإحصاءات ١٥
البرنامج الفرعي ٥ : تنمية القدرات ١٧
البرنامج الفرعي ٦ : المسائل الجنسانية ودور المرأة في التنمية ١٨
البرنامج الفرعي ٧ : الأنشطة دون الإقليمية لأغراض التنمية ٢٠
العنصر ١ : الأنشطة دون الإقليمية في شمال أفريقيا ٢٠
العنصر ٢ : الأنشطة دون الإقليمية في غرب أفريقيا ٢٢
العنصر ٣ : الأنشطة دون الإقليمية في وسط أفريقيا ٢٣
العنصر ٤ : الأنشطة دون الإقليمية في شرق أفريقيا ٢٥
العنصر ٥ : الأنشطة دون الإقليمية في الجنوب الأفريقي ٢٧
البرنامج الفرعي ٨ : تخطيط التنمية وإدارتها ٢٨
البرنامج الفرعي ٩ : سياسات التنمية الاجتماعية ٣١
القرارات ٣٣

Translation certified by PCMS

التنقيحات المقترح إدخالها على الإطار الاستراتيجي المقترح للفترة ٢٠١٤-٢٠١٥

التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أفريقيا

التوجه العام

١٥-١ منذ اعتماد لجنة البرنامج والتنسيق للإطار الاستراتيجي للجنة الاقتصادية لأفريقيا في حزيران/يونيه ٢٠١٢، استلزم حدوث عدد من التطورات المستجدة الهامة على الصعيدين العالمي والإقليمي إجراء تنقيح للخطة البرنامجية للجنة وللميزانية البرنامجية للفترة ٢٠١٤-٢٠١٥ المتصلة بها من أجل تمكين اللجنة من الاستجابة لها بفعالية. ويتمثل أهم هذه التطورات في نتائج مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (ريو + ٢٠) والمشاورات المتعلقة بخطة للتنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وعلى الصعيد الإقليمي، أدى تولي قيادة جديدة لأمور مفوضية الاتحاد الأفريقي، إلى جانب التوقعات التي تبشر بميلاد أفريقيا الناشئة، إلى بلورة واقع جديد يطرح أمام اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، ما ألزم هذه المؤسسة بإعادة تصحيح مسارها وإعادة ضبط معاييرها لكفالة الاستجابة للاحتياجات والطلبات المتغيرة للدول الأعضاء فيها في بيئة عالمية تتسم بسرعة التغير. وتعكس بالتالي هذه الوثيقة النتائج الرئيسية المنبثقة عن الاستعراض والمشاورات التي اضطلعت بها القيادة الجديدة في اللجنة الاقتصادية لأفريقيا من أجل وضع توجه استراتيجي جديد للجنة وهيكل لبرامجها استجابة للأولويات الجديدة للدول الأعضاء فيها. وقد أسندت ولاية إجراء هذه التغييرات مؤخرا بموجب القرار XX الذي اتخذ في الدورة السادسة والأربعين للجنة الاقتصادية لأفريقيا المعقودة في أبيدجان، كوت ديفوار، في ٢٥ و٢٦ آذار/مارس ٢٠١٣ في إطار الاجتماعات السنوية المشتركة السادسة لمؤتمر الاتحاد الأفريقي لوزراء الاقتصاد والمالية ومؤتمر اللجنة الاقتصادية لأفريقيا لوزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفريقيين. والولاية مستمدة من المقرر ((Assembly/AU/Dec.450 (XX) الذي اتخذه مؤتمر رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي في دورته العادية العشرين المعقود في كانون الثاني/يناير ٢٠١٣ والذي أقر إعادة تركيز دور اللجنة الاقتصادية لأفريقيا من أجل دعم خطة التحول في أفريقيا. ودعا المؤتمر أيضا الأمين العام للأمم المتحدة إلى تقديم الدعم إلى اللجنة من أجل تعزيز أعمالها وفقا لأولويات أفريقيا.

١٥-٢ وتقع المسؤولية عن البرنامج على عاتق اللجنة الاقتصادية لأفريقيا.

١٥-٣ والهدف العام للبرنامج هو مساعدة البلدان الأفريقية على صوغ وتنفيذ السياسات والبرامج التي ستؤدي إلى تحقيق نمو اقتصادي مستدام وتنمية شاملة للجميع، مع التركيز بشكل خاص على التعجيل بالتحول الهيكلي وفقا لأولويات الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا (النيباد) والأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الواردة في إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية وفي نتائج مؤتمرات الأمم المتحدة الرئيسية والاتفاقات الدولية الأخرى منذ عام ١٩٩٢.

١٥-٤ وتُستمد ولاية البرنامج من قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٦٧١ ألف (الدورة ٢٥) الذي أنشئت بمقتضاه اللجنة الاقتصادية لأفريقيا. وقد جرت بلورة هذه الولاية بقدر أكبر من التفصيل في عدد من قرارات الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي وفي قرارات اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ٧١٨(د-٢٦) و ٧٢٦(د-٢٧) و ٧٧٩(د-٢٩) و ٨٠٩(د-٣١) و٨٤٤(د-٣٩). ونشأت ولايات أخرى عن الاتحاد الأفريقي ونتائج وقرارات المؤتمرات ومؤتمرات القمة العالمية الرئيسية، بما في ذلك مؤتمر القمة العالمية لعام ٢٠٠٥، ومؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة لعام ٢٠١٢ (ريو + ٢٠)، والاستعراض الشامل الذي يجرى كل أربع سنوات لسياسات الأنشطة التنفيذية التي

Translation certified by PCMS

تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية. ويستجيب البرنامج أيضا لفحوى التعليقات والآراء التي عبرت عنها لجنة البرنامج والتنسيق بشأن الإطار الاستراتيجي للجنة الاقتصادية لأفريقيا للفترة ٢٠١٤-٢٠١٥.

١٥-٥ وقد أحرزت أفريقيا تقدما ملحوظا في النهوض بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية في السنوات الأخيرة. فخلال فترة الثماني سنوات التي سبقت وقوع الأزمة المالية والاقتصادية، شهد الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي نموا متسقا بمعدل سنوي متوسطه ٥ في المائة، مما جعل من القارة إحدى أسرع المناطق نموا في العالم. ويبعث تعافي القارة السريع وانتعاشها القوي نسبيا من آثار الأزمتين المالية والاقتصادية، باقتران مع التقدم المحرز على الجبهتين الاجتماعية والسياسية، روحا متجددة من التفاؤل بشأن توقعات أفريقيا وطاقاتها. وثمة أمل في أن تتجسد معدلات النمو القوية في تهيئة فرص العمل وتوفير الدخل وتحقيق مكاسب في التنمية البشرية لا رجعة فيها، وفي أن تستخدم ثروات أفريقيا الضخمة من أجل تعزيز النمو المنصف والشامل للجميع وتهيئة الفرص للجميع، وفي أن يعمل التحول الاقتصادي والتقدم الاجتماعي بمثابة محرك للمضي في تحسين الحوكمة الديمقراطية والمساءلة بتزامن مع نمو الطبقة المتوسطة وتزايد مستوى ما تطالب قادتها ومقدمي الخدمات بتوفيره لها.

١٥-٦ وقد تحققت مكتسبات حقيقية، وتتاح أمام أفريقيا فرصة غير مسبوقة لتحقيق النمو الاقتصادي المطرد وتعميم الرخاء والحد من الفقر. غير أن عددا من التحديات الكبيرة لا تزال ماثلة ويجب التصدي لها على سبيل السرعة إذا أريد لأفريقيا أن تحقق التحول والتنويع الاقتصاديين اللذين تمس الحاجة إليهما وأن تجسد ارتفاع معدلات النمو في التخفيف من حدة الفقر بشكل هادف. وتشمل هذه التحديات تحقيق نمو أعلى مستوى يتسم بالاطراد والإنصاف؛ والاستثمار في التنمية البشرية، بما في ذلك تحسين الاستفادة من خدمات التعليم والصحة والهياكل الأساسية؛ وإيجاد فرص العمل؛ وتعزيز قطاع الزراعة والأمن الغذائي؛ وتسريع وتيرة التكامل الإقليمي؛ والنهوض بالتجارة، بما في ذلك التجارة فيما بين البلدان الأفريقية؛ وتعزيز القدرات الحكومية والمؤسسية على تحسين إدارة الاقتصاد. وينبغي أيضا أن تظل كفالة المساواة بين الجنسين وبناء القدرات الإحصائية الوطنية من أولى الأولويات. وتشكل تعبئة الموارد تحديا شاملا لعدة مجالات يجب التصدي له إن أريد لأفريقيا أن تحرز التقدم في هذه المجالات.

١٥-٧ وتواصل أفريقيا إحراز تقدم مطرد نحو تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية. والقارة هي أيضا على طريق بلوغ هدف تعميم التعليم الابتدائي (الهدف ٢) والمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (الهدف ٣). فقد ارتفعت نسبة التسجيل في المدارس الابتدائية من ٦٤ في المائة في عام ٢٠٠٠ إلى ٨٧ في المائة في عام ٢٠١٠. وتحظى المرأة في شتى أنحاء أفريقيا بمزيد من التمكين، إذ زاد عدد الفتيات اللاتي يترددن على المدارس الابتدائية والثانوية على حد سواء، وزاد عدد النساء اللاتي يشغلن مواقع السلطة السياسية. وعلى الرغم من أنه يرجح ألا تتمكن معظم البلدان الأفريقية من بلوغ الغايات المتعلقة بالصحة الواردة في الأهداف الإنمائية للألفية، فإن وتيرة إحراز التقدم نحوها قد تسارعت في السنوات الأخيرة. فعلى سبيل المثال، انخفضت معدلات وفيات الأطفال دون سن الخامسة بحوالي ٤٠ في المائة فيما بين عامي ١٩٩٠ و٢٠١١. وتراجعت معدلات انتشار فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز من ٥,٩ إلى ٤,٩ في المائة في الفترة الممتدة من عام ٢٠٠١ إلى عام ٢٠١١. وشهدت معدلات الوفيات النفاسية تحسنا بنسبة ٤٢ في المائة فيما بين عامي ١٩٩٠ و٢٠١٠. وتشهد أيضا مستويات الفقر تراجعا، حيث أصبحت نسبتها أقل من ٥٠ في المائة لأول مرة في عام ٢٠٠٨ (٤٧,٥ في المائة). وتراجع أيضا لأول مرة العدد المطلق للفقراء في عام ٢٠٠٨. وتؤدي زيادة معدلات النمو، التي تعزى إلى حد كبير لقطاعات تصدير النفط والسلع الأساسية الأولية، دورا مهما في تراجع الفقر. ومع اقتراب حلول الموعد المحدد لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وهو عام ٢٠١٥، لا يزال يتعين القيام بالكثير من أجل تسريع وتيرة التقدم نحو بلوغ تلك الأهداف والتقليل إلى أدنى حد من أوجه عدم المساواة في الاستفادة من الخدمات الاجتماعية الحيوية دون الإخلال بجودة تلك الخدمات. ويجب أن تعيد خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ توجيه نموذج التنمية نحو مسار مستدام وشامل للجميع.

Translation certified by PCMS

وتكمن الأولوية العليا فيما يتعلق بأفريقيا في وضع خطة للتحول ترمي إلى تعزيز النمو المستدام الشامل للجميع، وتقوم على أساس التنمية البشرية وتكييف التكنولوجيا والابتكار، وتتيسر بفضل بيئة مواتية داخلية وعالمية.

١٥-٨ ويكمن بالتالي التحدي الأول المطروح أمام القارة على مستوى السياسات في استدامة الاتجاهات الإيجابية الراهنة لتحفيز النمو والتنمية الشاملين على نطاق واسع من أجل تحقيق التحول الهيكلي. وستتوقف استدامة هذه الاتجاهات بشكل حاسم على توفر بيئة دولية ملائمة تدعم الاحتياجات الخاصة لأفريقيا، ولا سيما فيما يتعلق بتغير المناخ والتجارة الدولية وبإسماع صوت القارة في المنتديات والعمليات العالمية الرئيسية لصنع القرارات.

١٥-٩ وقد اتخذت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، وفقا للولاية المسندة إليها واستجابة للطلب المتزايد من الدول الأعضاء فيها على خدماتها، خطوات من أجل تصحيح مسارها وإعادة تركيز برامجها لجعلها أكثر قدرة على الاستجابة لخطة التحول في القارة. فعلى إثر مشاورات مكثفة مع طائفة عريضة من أصحاب المصلحة، شملت جهات رفيعة المستوى مسؤولة عن رسم السياسات في الدول الأعضاء، أجري استعراض داخلي شامل لبرنامج العمل والأولويات أسفر عن اعتماد توجه استراتيجي منقح لأعمال اللجنة، شمل إدخال تغييرات على برامجها وهيكلها التنظيمي وعمليات التنظيم والإدارة فيها. وفي هذا الصدد، يقترح أن ينظم برنامج عمل اللجنة العام حول تسعة برامج فرعية مترابطة ومتكاملة تعكس الأولويات الموضوعية للدول الأعضاء على النحو الوارد في برنامج النيباد على النحو التالي: سياسات الاقتصاد الكلي؛ التكامل الإقليمي والتجارة؛ الابتكارات والتكنولوجيات وإدارة موارد أفريقيا الطبيعية؛ الإحصاءات؛ تنمية القدرات؛ المسائل الجنسانية ودور المرأة في التنمية؛ الأنشطة دون الإقليمية لأغراض التنمية؛ تخطيط التنمية وإدارتها؛ سياسات التنمية الاجتماعية.

١٥-١٠ وترمي البرامج الفرعية التسعة، وهي نتيجة لإعادة هيكلة البرامج الفرعية السابقة، إلى تمكين اللجنة الاقتصادية لأفريقيا من التخصص في المجالات التي تملك فيها مزايا نسبية على صعيد التنمية الاقتصادية والاجتماعية ومن التركيز عليها. ومن خلال عملية التخصص، لن تكرر اللجنة في أعمالها الأنشطة التي تضطلع بها على نحو أفضل جهات أخرى، بما فيها الاتحاد الأفريقي أو الوكالات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة. ويتعلق أحد الاعتبارات الأخرى الهامة بضم القضايا في إطار مجموعات من منظور إسهامها المحتمل في التكامل الإقليمي. وسيكفل التوجه الاستراتيجي الجديد أيضا التأكيد الكافي لأهمية دعم البلدان الأفريقية من أجل التغلب على ما يتم الوقوف عليه من ثغرات في التخطيط والإحصاءات وفي المفاوضات بشأن العقود، ومساعدتها على التأقلم مع الاتجاهات الكبرى مثل التحضر والتحولات الديمغرافية وتحديات الاستدامة البيئية. ووفقا للولاية الأصلية المسندة إلى اللجنة، ينبغي أيضا في هذا الصدد التشديد أكثر على التنمية الاجتماعية، وفي نفس الوقت تفادي تكرار البرامج الاجتماعية التي تضطلع بها الوكالات المتخصصة.

١٥-١١ وسيركز البرنامج الفرعي المتعلق بسياسات الاقتصاد الكلي بالتالي على إجراء البحوث والأعمال المعيارية من أجل دعم الدول الأعضاء الأفريقية للتحول من اقتصادات ضعيفة الدخل إلى اقتصادات متوسطة الدخل. وسيجري البرنامج الفرعي أيضا بحوثا تطبيقية مع الاستعانة بنتائجها لصياغة سياسات اقتصاد كلي سليمة لأجل الدول الأعضاء من أجل تحقيق النمو المستدام بمستويات عالية وإيجاد فرص العمل والحد من الفقر. وفي إطار إعادة تركيز أعمال اللجنة الاقتصادية لأفريقيا وتفادي التكرار والتركيز على ميزتها النسبية، سيركز البرنامج الفرعي أيضا حصرا على الحوكمة الاقتصادية، مع استثناء الحوكمة السياسية. وبنقل الأنشطة المتعلقة بالحوكمة من البرنامج الفرعي الثالث السابق، ستستفيد اللجنة الاقتصادية لأفريقيا من ميزتها النسبية للاضطلاع بأعمال في مجالات الحوكمة الاقتصادية، بما يشمل مفاوضات الصناعات الاستخراجية بشأن العقود، وتنظيم الأسواق، والسياسات الرامية إلى الحيلولة دون الإقدام على أنشطة تحقيق الريع.

Translation certified by PCMS

١٥-١٢ وسيشدد البرنامج الفرعي المتعلق بالتكامل الإقليمي والتجارة على الدور المركزي للتكامل الإقليمي في تنمية أفريقيا عن طريق توثيق الصلة بين التجارة والصناعة والزراعة والأراضي والهياكل الأساسية والاستثمار، ومساعدة البلدان الأفريقية في تعزيز التجارة فيما بينها والمشاركة بفعالية في التجارة الدولية. وسيركز البرنامج الفرعي بالتالي على إجراء بحوث تحليلية في المجالات التالية: التصنيع والهياكل الأساسية، والاستثمار، والأمن الغذائي والزراعة والأراضي، والتجارة. وستركز البحوث على النهج الإقليمية لمواجهة التحديات في هذه المجالات بغية النهوض بالتكامل الإقليمي بصفته إستراتيجية للتنمية الاقتصادية. وفي هذا الصدد، سيسترشد في البرنامج الفرعي بأطر خطة عمل الاتحاد الأفريقي لتسريع التنمية الصناعية في أفريقيا، ومبادرة تنمية الأعمال التجارية الزراعية والصناعات الزراعية في أفريقيا، والبرنامج الشامل لتنمية الزراعة في أفريقيا في إجراء البحوث بشأن سبل تحويل البلدان الأفريقية من اقتصادات منخفضة الدخل إلى اقتصادات متوسطة الدخل.

١٥-١٣ ويرمي البرنامج الفرعي المتعلق بالابتكارات والتكنولوجيات وإدارة موارد أفريقيا الطبيعية إلى الاضطلاع بالبحوث والأعمال التحليلية بشأن استخدام الابتكارات والأنظمة التكنولوجية بصفتها محركا للنمو الاقتصادي. وسيواصل البرنامج الفرعي أيضا دعم الاستراتيجيات المراعية للاعتبارات الجنسانية من أجل بناء واستدامة الاقتصاد الرقمي الأفريقي وتهيئة بيئة مواتية لاقتصاد المعرفة من خلال بحوث قائمة على الأدلة تساعد البلدان الأفريقية في صياغة وتنفيذ وتقييم سياسات واستراتيجيات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والعلوم والتكنولوجيا. وفي إطار أولويات النيباد، سيعمل البرنامج الفرعي على تعزيز تعميم التكنولوجيا والابتكارات في سياسات واستراتيجيات التنمية الوطنية ودون الإقليمية. وسيعمل البرنامج الفرعي عن كثب مع البرامج الفرعية الأخرى، ولا سيما البرنامج الفرعي ١، من أجل تنفيذ نتائج مؤتمر ريو + ٢٠، بما في ذلك دعم البلدان في تحديد أهداف التنمية المستدامة؛ وتمويل التنمية المستدامة في أفريقيا؛ وتطوير التكنولوجيا ونقلها ونشرها؛ وتعزيز القدرات والمؤسسات من أجل التنمية المستدامة في أفريقيا. وسيتم التشديد على المسائل الشاملة لعدة قطاعات وعلى الصلات التي تربط القطاعات. ووفقا للدور المسند إلى اللجان الإقليمية في مؤتمر ريو + ٢٠، ستبذل الجهود على نحو منتظم في إطار هذا البرنامج الفرعي، بالتعاون الوثيق مع البرامج الفرعية الأخرى، من أجل تعميق إدماج الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة في برنامج عمل اللجنة الاقتصادية لأفريقيا. وإضافة إلى هذا النهج الأساسي، سيرفع من مستوى النشاط الذي ينظم كل سنتين بشأن التنمية المستدامة، وهو اجتماع التنفيذ الإقليمي لأفريقيا، ليصبح في شكل منتدى سياسي رفيع المستوى للتنمية المستدامة على الصعيد الإقليمي يتصدى للمسائل التي تستلزم النظر على نحو مشترك في الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، ويتيح الفرصة لإقامة حوار سياساتي على مستوى المنطقة ككل فيما بين صانعي السياسات وغيرهم من العناصر الفاعلة من الفئات المعنية الثلاثة. وأخيرا، سيركز البرنامج الفرعي أيضا على البحوث والعمل التحليلي في مجالات تطوير الموارد المعدنية والاقتصاد الأخضر وتعزيز قدرة البلدان الأفريقية على المشاركة بفعالية أكبر في المفاوضات الدولية المتعلقة بالمناخ.

١٥-١٤ وتم تعزيز البرنامج الفرعي بشأن الإحصاءات من أجل تعزيز قدرة البلدان الأفريقية على صياغة سياسات قائمة على الأدلة. وسيزيد البرنامج الفرعي من استخدام التكنولوجيا الحديثة من أجل جمع وتبويب واستخدام إحصاءات جيدة النوعية وقابلة للمقارنة ومواءَمة بغية تحقيق هدفين أساسين هما رصد التقدم نحو الأهداف الإنمائية المحددة، بما فيها الأهداف المتفق عليها دولياً مثل الأهداف الإنمائية للألفية؛ ودعم التكامل الإقليمي، بما في ذلك مواءمة أساليب إجراء التعدادات السكانية، والدراسات الاستقصائية، والحسابات القومية، والتصنيفات الاقتصادية، والمؤشرات الإنمائية، طبقا للمنهجيات الدولية. وسيزيد البرنامج الفرعي دعمه بالتالي للبلدان الأفريقية لتحسين عملياتها الإحصائية، بما في ذلك إجراء التعدادات السكانية والدراسات الاستقصائية وإتاحة منتجات البيانات والمعلومات للمستخدمين بشكل سريع. وسيولى اهتمام خاص لكفاءة استخدام البيانات الإدارية مثل التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية اللازمة لإنتاج الإحصاءات المصنفة حسب الجنس والمستجيبة للمنظور الجنساني، وإجراءات تقديم الخدمات القائمة على الأدلة، ورصد التقدم المحرز نحو تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً والإبلاغ

Translation certified by PCMS

عنه. وسيواصل البرنامج الفرعي أيضا الاضطلاع بدوره في تنفيذ الميثاق الأفريقي للإحصاءات الذي أعدته مفوضية الاتحاد الأفريقي وإستراتيجية مواءمة الإحصاءات في أفريقيا. وسيعمل البرنامج الفرعي عن كثب مع المكاتب الإحصائية الوطنية، سعيا إلى تحسين نوعية البيانات، على إتباع طرق حديثة لجمع البيانات باستعمال أجهزة يدوية وغيرها من الأدوات والمنهجيات القائمة على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الحديثة.

١٥-١٥ وسيؤدي البرنامج الفرعي المتعلق بتنمية القدرات دورا حيويا في كفالة استخدام النتائج الرئيسية التي تسفر عنها بحوث اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في مجال السياسات من أجل دعم تنفيذ السياسات على كل من الصعيد الوطني ودون الإقليمي والقاري. وسيقوم بذلك عن طريق تعزيز قدرة الدول الأعضاء والجماعات الاقتصادية الإقليمية والاتحاد الأفريقي على تنفيذ أولوياتها الإنمائية. وخلافا للبرنامج ٩ للأمم المتحدة الذي يركز على الدعوة إلى دعم الأمم المتحدة للنيباد، يراد بهذا البرنامج الفرعي تعزيز قدرة الاتحاد الأفريقي وأجهزته، بما فيها مفوضية الاتحاد الأفريقي ووكالة التخطيط والتنسيق التابعة للنيباد وأمانة الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران والجماعات الاقتصادية الإقليمية، على توطيد خطة الاتحاد الأفريقي للتكامل القاري والنهوض بها. وستركز الإستراتيجية أيضا على تعزيز قدرات البلدان الأفريقية ومنظمتها الإنمائية في صياغة وتنفيذ السياسات والبرامج الملائمة لتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا. وسيضطلع البرنامج الفرعي، بالتعاون مع المكاتب دون الإقليمية للجنة الاقتصادية لأفريقيا، ببرامج وأنشطة متعددة السنوات مشتركة مع الجماعات الاقتصادية الإقليمية. وسيرفع أيضا مستوى المساعدة التي يقدمها إلى الدول الأعضاء في تنفيذ الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران، وخاصة فيما يتعلق بإنشاء وتعهد قاعدة بيانات ذات مصداقية ودعم بنيان الحوكمة في الاتحاد الأفريقي.

١٥-١٦ وستركز البحوث وأعمال التحليل المضطلع بها في إطار البرنامج الفرعي المتعلق بالمسائل الجنسانية ودور المرأة في التنمية على عدم المساواة بين الجنسين واستمرار الفجوات بين الجنسين وما يطرح ذلك من تحديات أمام التنمية في أفريقيا. وسيتصدى أيضا البرنامج الفرعي للحواجز الاجتماعية الثقافية المنهجية وأثرها في الحد من قدرة الدول الأعضاء على إحداث التغييرات التشريعية والسياساتية والمؤسسية التي من شأنها تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. وسيعمل البرنامج الفرعي على تعزيز أعماله في مجال إنهاء العنف ضد المرأة ودعم جهود الدول الأعضاء المبذولة لتعميم مراعاة المسائل الجنسانية والتنمية في البرامج الوطنية. وسيتم تعزيز الشراكات مع البرنامج الفرعي في مجال الإحصاءات من أجل جمع وفرز الإحصاءات حتى يتسنى تحديد أثر البرامج على المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. وستتصدى أعمال البرنامج الفرعي أيضا للأبعاد الجنسانية للتجارة وتغير المناخ.

١٥-١٧ وسيُضطلع بأنشطة البرنامج الفرعي المتعلق بالأنشطة دون الإقليمية لأغراض التنمية من خلال المناطق دون الإقليمية الخمس وهي وسط أفريقيا، وشرق أفريقيا، وشمال أفريقيا والجنوب الأفريقي وغرب أفريقيا. وسيعَزِّز البرنامج الفرعي قدرة الدول الأعضاء على صياغة خطط وسياسات تستند إلى الأدلة في كل منطقة دون إقليمية على حدة من خلال إنتاج وتعميم إحصاءات ذات نوعية جيدة وفي الوقت المناسب تُستخدَم في إعداد موجزات البيانات القطرية وتحليلات المخاطر الدورية حتى يستعان بها في وضع السياسات وصنع القرارات. وسيعَزِّز هذا البرنامج الفرعي أيضا صياغة المبادرات الإنمائية دون الإقليمية وتنفيذها وسيتم تعزيزه حتى يركز على جمع البيانات وإعداد موجزات المخاطر والبيانات السياسية القطرية وعلى المبادرات الخاصة.

١٥-١٨ وسيشكل البرنامج الفرعي المتعلق بتخطيط التنمية وإدارتها بؤرة لأنشطة التدريب الرامية إلى تحسين إدارة القطاع العام مع التركيز على صياغة السياسات الاقتصادية وتحليلها وتنفيذها ورصدها وتقييمها. وسيُستخدَم أيضا في تحسين وتعزيز وضع الرؤى وتخطيط التنمية على المستوى الوطني في الدول الأعضاء.

Translation certified by PCMS

١٥-١٩ وتم تعزيز البرنامج الفرعي المتعلق بسياسات التنمية الاجتماعية من أجل تعميم مراعاة التنمية والشواغل البشرية، مثل العمالة والسكان والحماية الاجتماعية ومسائل الشباب، في السياسات والاستراتيجيات الإقليمية والوطنية. وسيجري إكمال الأنشطة المضطلَع بها في هذه المجالات الحيوية عن طريق تعزيز فهم أفضل لتقديم الخدمات الاجتماعية في سياق تخطيط المناطق الحضرية وإدارتها. وسيضطلع البرنامج الفرعي بالتالي بأعمال من أجل تسريع عملية تحقيق الغايات المحددة في إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية ونتائج مؤتمر ريو + ٢٠؛ وتحركات السكان، بما في ذلك الهجرة الداخلية والدولية، وتشرد السكان، وإعادة توزيعهم ، وما لذلك من علاقات بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية؛ والفرص التي يتيحها التحضر والتحديات التي يطرحها.

١٥ — ٢٠ وستشمل طرائق التنفيذ مزيجا من البحوث السياساتية لتوفير المعرفة؛ وأنشطة الدعوة وبناء توافق الآراء؛ والخدمات الاستشارية والتعاون التقني. وستقدم اللجنة الاقتصادية لأفريقيا هذه الخدمات من خلال إجراء تحليلات اقتصادية واجتماعية وإعداد تقارير لرصد وتتبُّع ما تحرزه أفريقيا من تقدم في الوفاء بالتزاماتها العالمية والإقليمية؛ وصوغ التوصيات والمبادئ التوجيهية والمعايير المتعلقة بالسياسات بهدف دعم الحوار السياساتي؛ وإجراء حوار سياساتي لتسهيل بناء توافق الآراء واتخاذ مواقف إقليمية موحدة بشأن القضايا الرئيسية؛ وتقديم المساعدة التقنية وبناء القدرات عن طريق تقديم خدمات استشارية وتوفير التدريب لتعميم أفضل الممارسات. وستواصل اللجنة ضمان تحقيق الجودة العالية وجعل مخرجاتها ذات تأثير من خلال تعزيز عمليات ضمان الجودة التي تضطلع بها.

١٥-٢١ وفي إطار تنفيذ الاستراتيجية، ستصير البحوث والأعمال التحليلية التي تضطلع بها اللجنة أكثر تحديدا وستستهدف إنتاج تحليلات ذات طابع يميل أكثر إلى السياسات والقضايا حتى يتسنى توفير قاعدة جيدة للحوار السياساتي بين الدول الأعضاء. وستُدعم تلك التحليلات بإحصاءات موثوقة عن البلدان الأفريقية، وذلك مجال للعمل خضع للتجديد وسيتمثل في اختيار البيانات الأولية لأجل وضع مؤشرات تتعلق بجميع جوانب عمل اللجنة تتاح للمستعملين النهائيين. وسيسفر ذلك عن وضع موجزات البيانات القطرية وتحليلات المخاطر من حيث الأحوال السياسية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية في البلدان الأفريقية، ستكون في شكل مطبوع دوري جديد تعده المكاتب دون الإقليمية.

١٥-٢٢ وسيتم تعزيز الحوار السياساتي وتبادل الخبرات بين البلدان على مستوى جميع البرامج الفرعية. ويكمن الهدف الرئيسي المتوخى في تعزيز الحوار السياساتي بين الدول الأعضاء من خلال مؤتمر الوزراء وغير ذلك من المؤتمرات والحلقات الدراسية من أجل استخلاص أفضل الممارسات السياساتية لأجل تعميمها على نطاق أوسع في المنطقة. وفضلا عن ذلك، سيُضطلع بأنشطة جديدة موازية للمسائل الناشئة عن المؤتمرات العالمية والإقليمية الأخيرة في مجالات من قبيل تنمية الموارد الطبيعية وإدارتها، والنهوض بالطاقة المستدامة، وتعزيز سياسات الاقتصاد الأخضر، والتصنيع، والتحضر.

١٥-٢٣ وردا على تعزيز دور اللجان الإقليمية الناشئ عن الولاية الجديدة المتعلقة بالاستعراض الشامل للسياسات الذي يجرى كل أربع سنوات، سيتم ترشيد تنمية القدرات والمساعدة التقنية وستركز على الاحتياجات والأولويات الخاصة لأقل البلدان نموا والبلدان غير الساحلية والدول الجزرية النامية في أفريقيا والبلدان الخارجة من النزاعات أو من الكوارث الطبيعية. وستعتمد إستراتيجية متماسكة ترمي إلى تحديد احتياجات هذه البلدان والأنشطة التي ينبغي تنظيمها من أجل تلبيتها، وذلك لزيادة حظوظ تلك البلدان لكي تصير في مصاف البلدان المتوسطة الدخل. وستقدم المساعدة التقنية بناء على الطلب، وستكون قائمة على النتائج وخاضعة للتقييم. وستقدم لفرادى البلدان ولمجموعات البلدان في آن واحد. وستوضع إستراتيجية وآلية معززتان لترتيب أولويات المساعدة التقنية لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥.

Translation certified by PCMS

١٥-٢٤ ولدى تنفيذ البرنامج، ستستفيد اللجنة الاقتصادية لأفريقيا من مواطن القوة النسبية لديها لإشراك طائفة واسعة من الشركاء من داخل منظومة الأمم المتحدة وخارجها لتعظيم تأثيرات عملها. وتحقيقا لهذه الغاية، ستواصل اللجنة المشاركة في أعمال اللجنة التنفيذية للشؤون الاقتصادية والاجتماعية بوصفها الوسيلة الرئيسية لضمان الاتساق في مجالي السياسات والتنفيذ للأنشطة الإنمائية التي تضطلع بها الأمم المتحدة، وكذلك في تعزيز التعاون مع كيانات مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية. وستواصل اللجنة أيضا الإفادة من شراكاتها القائمة مع الاتحاد الأفريقي ومصرف التنمية الأفريقي والمنظمات الإقليمية الأخرى ومع المجتمع المدني ومؤسسات القطاع الخاص في البلدان الأفريقية. وبالإضافة إلى ذلك، ستعزز اللجنة تعاونها مع وكالة التخطيط والتنسيق التابعة للنيباد باعتبارها جهازا تقنيا تابعا للاتحاد الأفريقي، وذلك لتمتين قدرتها على تنفيذ برامجها في إطار برنامج الأمم المتحدة العشري لبناء قدرات الاتحاد الأفريقي. وسيتواصل تعزيز التنسيق والتعاون بين وكالات منظومة الأمم المتحدة العاملة في أفريقيا وذلك من خلال آلية التشاور الإقليمي لوكالات الأمم المتحدة التي تعقد اللجنة اجتماعاتها دعماً للاتحاد الأفريقي وبرنامج النيباد التابع له على المستويين الإقليمي ودون الإقليمي. وعلاوة على ذلك، سوف تعمل اللجنة على نحو وثيق مع اللجان الإقليمية الأخرى من أجل إعداد مبادرات ومدخلات مشتركة بغية تعزيز البعد الإقليمي في التنمية العالمية. وعلى المستوى الوطني، ستعمل اللجنة عن كثب مع نظام الأمم المتحدة للمنسقين المقيمين للاستفادة من مواطن قوة الصناديق والبرامج على هذا المستوى.

١٥-٢٥ ولأجل التصدي للتفاوتات الجنسانية على مستوى التنمية، تشدد الخطة البرنامجية للفترة ٢٠١٤-٢٠١٥ على تعميم مراعاة المنظور الجنساني في سياسات واستراتيجيات التنمية الوطنية. وتحقيقا لذلك، سيظل التنفيذ التام لإعلان ومنهاج عمل بيجين موضوع تركيز رئيسي. وستعمل اللجنة بشكل حثيث على النهوض بتعميم مراعاة المنظور الجنساني في صياغة وتنفيذ ورصد وتقييم السياسات والبرامج في الدوائر السياسية والاقتصادية والاجتماعية. وقد أدرج أيضا المنظور الجنساني في الإنجازات المتوقعة للبرامج الفرعية الثمانية جميعها.

١٥-٢٦ وتشمل الملامح الرئيسية الأخرى لإعادة الهيكلة تحقيق الاتساق على مستوى الأنشطة داخل البرامج الفرعية وفيما بينها في آن واحد من أجل كفالة التماسك والتكامل في البرنامج. وصمم هيكل البرنامج الجديد على نحو ييسر التقارب عن طريق تجميع المسائل أو الأولويات الموضوعية الوثيقة الصلة ببعضها من أجل تحقيق أوجه تآزر أفضل وإنجاز البرامج بفعالية. وبالمثل، ستنقح الأجهزة الحكومية الدولية لكفالة اتساق الهيئات الفرعية مع أولويات البرنامج الجديد وهيكله. وفي هذا الصدد، سيتم الإبقاء على الأجهزة الحكومية الدولية للجنة التالية: مؤتمر وزراء المالية والتخطيط وتنمية الاقتصاد ولجان الخبراء التابعة له؛ ولجان الخبراء الحكومية الدولية التابعة لمكاتب اللجنة دون الإقليمية؛ ولجنة التنمية الاجتماعية؛ واللجنة المعنية بالمرأة والتنمية؛ ولجنة التنمية المستدامة؛ واللجنة المعنية بالتعاون والتكامل الإقليميين؛ واللجنة الإحصائية الأفريقية.

١٥-٢٧ وعلاوة على ذلك، سيجري على مستوى كافة البرامج الفرعية عقد اجتماعات أقل من حيث العدد وأكثر إنتاجية وذات مواضيع تركيز أكثر تحديدا، وستخفض النواتج والأنشطة ذات النفع الضئيل. وسيتم أيضا ترشيد الحلقات الدراسية وتنظيمها عن طريق المعهد الأفريقي للتنمية الاقتصادية والتخطيط، مما سيتيح للشعب الفنية في مقر اللجنة الاقتصادية لأفريقيا التركيز على إجراء البحوث السياساتية التي يستعان بها في أنشطة تنمية القدرات. وبالمثل، سيخفض عدد المنشورات إلى حد كبير خلال فترة السنتين الجديدة، إذ سيلغى عدد من المنشورات والتقارير الدورية وستحول منشورات أخرى إلى منشورات غير دورية. وهذا الخفض هو أيضا نتيجة لقرار زيادة نشر المعلومات لدى الجمهور من خلال الوسائل الإلكترونية فيما يخص جميع منشورات اللجنة، بسبل منها وسائط الإعلام الاجتماعية.

Translation certified by PCMS

البرنامج الفرعي ١: سياسات الاقتصاد الكلي

هدف المنظمة: الترويج للسياسات والاستراتيجيات والبرامج من أجل النمو المستدام والتنمية الاقتصادية

الإنجازات المتوقعة	مؤشرات الإنجاز
(أ) تحسين قدرة الدول الأعضاء على تصميم سياسات اقتصادية سليمة واستراتجيات وخطط وطنية للتنمية	(أ) زيادة عدد الدول الأعضاء التي استحدثت آليات لزيادة تعبئة الموارد المحلية و/أو الخارجية نتيجة للبحوث وأنشطة الدعوة التي تقوم بها اللجنة الاقتصادية لأفريقيا
(ب) زيادة قدرة الدول الأعضاء على النهوض بتنمية القطاع الخاص وتعبئة الموارد المحلية والخارجية لأغراض التنمية	(ب) '١' زيادة عدد الدول الأعضاء التي استحدثت آليات لزيادة تعبئة الموارد المحلية و/أو الخارجية نتيجة للبحوث وأنشطة الدعوة التي تقوم بها اللجنة الاقتصادية لأفريقيا
	(ب) '٢' زيادة عدد الدول الأعضاء التي تستخدم البحوث وأنشطة الدعوة التي تقوم بها اللجنة للنهوض بتنمية القطاع الخاص
(ج) تعزيز قدرة الدول الأعضاء على اعتماد ممارسات ومعايير الحوكمة الاقتصادية الجيدة ، وإتباع ممارسات في القطاع العام تتسم بالكفاءة والشفافية والمساءلة	(ج) '١' زيادة عدد البلدان الأفريقية التي تستخدم البحوث وأنشطة الدعوة التي تقوم بها اللجنة الاقتصادية لتحسين ممارسات أو سياسات أو معايير الحوكمة الاقتصادية الجيدة
	(ج) '٢' زيادة عدد الدول الأعضاء التي تعتمد أدوات أو آليات لتعزيز الشفافية والمساءلة في عملياتها وفي تقديم خدماتها العامة

الإستراتيجية

١٥-٢٨ تقع مسؤولية تنفيذ هذا البرنامج الفرعي على عاتق شعبة سياسات الاقتصاد الكلي. ومحط الاهتمام الاستراتيجي للبرنامج يتمثل في تسريع تحول البلدان الأفريقية من بلدان منخفضة الدخل إلى بلدان متوسطة الدخل. ويكمن عنصر هام من هذه الإستراتيجية في الانخراط في إجراء البحوث التطبيقية من أجل وضع توصيات في مجال السياسات لدعم الدول الأعضاء في صوغ سياسات وبرامج الاقتصاد الكلي الملائمة سعيا إلى تحقيق مستويات مرتفعة من النمو شامل للجميع ومستدام بيئيا، وإيجاد فرص العمل، وتسريع عملية الحد من الفقر، وتنمية الاقتصاد عموما في إطار الحوكة الجيدة وفي جو من الاستقرار.

١٥-٢٩ وسيركز البرنامج الفرعي في جزء من بحوثه وأعماله التحليلية على تنمية القطاع الخاص الذي يعد رافعة هامة في النمو الاقتصادي وتكوين الثروة وخفض مستوى عدم المساواة. وستشمل المسائل التي ستجرى البحوث بشأنها

Translation certified by PCMS

تدابير تعزيز دور القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية، مع التركيز بشكل خاص على النهوض بالاستثمارات وتعزيز القطاع المالي عن طريق تحسين هياكل الحوكمة والأطر التنظيمية والمؤسسية الخاصة بالمؤسسات المالية. وستدرس أيضا الشراكة فيما بين القطاعين العام والخاص بغية مساعدة الدول الأعضاء على صياغة سياسات واعتماد محفزات ملائمة لاجتذاب استثمارات القطاع الخاص. وسيعد البرنامج الفرعي أيضا ورقات سياسات لدعم جهود الدول الأعضاء الرامية إلى تعزيز تنمية القطاع الخاص وفرص الاستثمار وبناء القدرات من أجل دعم تنمية المؤسسات الصغيرة ومتوسطة الحجم.

١٥-٣٠ وسعيا إلى دعم جهود الدول الأعضاء الرامية إلى تنشيط التخطيط، سيضطلع البرنامج الفرعي بأعمال معيارية وتحليلية في مجال التخطيط الإنمائي. وستدعم البحوث البلدان الأفريقية في مجال صياغة السياسات من أجل تخصيص الموارد بكفاءة للإنتاج والاستثمار والتوزيع بغية تسريع وتيرة النمو الاقتصادي الشامل للجميع.

١٥-٣١ وسيركز البرنامج الفرعي أيضا على التوقعات الاقتصادية الناشئة عن المؤشرات الاقتصادية الرئيسية في الدول الأعضاء من أجل دعم جهودها في مجال التخطيط. وسيعد البرنامج الفرعي بناء على ذلك نماذج للتوقعات قائمة على مبادئ الاقتصاد القياسي الموثوقة وعلى المعارف النظرية عن كيفية عمل دواليب الاقتصاد. ولدى إعداد نماذج التوقعات المذكورة، سيتعاون البرنامج الفرعي بشكل وثيق مع البرامج الفرعية الأخرى، ولا سيما المركز الأفريقي للإحصاءات، من أجل جمع البيانات الإحصائية المناسبة، ومع المبادرة الإنمائية الخاصة لتوفير التكنولوجيا اللازمة لإعداد التوقعات. وستستخدم نماذج التوقعات أيضا في إعداد موجزات البيانات القطرية الخاصة بالدول الأعضاء في المكاتب دون الإقليمية.

١٥-٣٢ ولدى إعادة تركيز أعمال اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، وسعيا إلى تفادي تكرار الجهود وإلى التركيز على ما لها من ميزات نسبية، سيركز البرنامج الفرعي أيضا على الحوكمة الاقتصادية بشكل محض، مع استثناء الحوكمة السياسية. وبالنظر إلى الدور المركزي الذي تؤديه الحوكمة الاقتصادية الجيدة في تحقيق النمو والتنمية المنصفين والشاملين للجميع على نطاق واسع، ستكفل الإستراتيجية أيضا استمرار الخطوات التي تخطوها أفريقيا نحو الحوكمة الاقتصادية الجيدة من أجل دعم خطتها الإنمائية، بما في ذلك النهوض بالسياسات والبرامج من أجل تعزيز الكفاءة والمشاركة في إدارة القطاع العام. وفي هذا الصدد، ستركز الإستراتيجية على البحوث وبناء القدرات فيما يتعلق بالتدابير الرامية إلى النهوض بالحوكمة الاقتصادية الجيدة في أفريقيا، بما في ذلك تعزيز تدابير مكافحة الفساد وتقوية المؤسسات العامة. وسينصب أحد مجالات التركيز الجديدة ذات الأولوية على تعزيز قدرات الدول على التخطيط والإدارة في مجال التنمية، بما في ذلك تهيئة بيئة مواتية لتنمية القطاع الخاص. وسيركز البرنامج الفرعي أيضا على تعزيز قدرات القطاع العام، بما يشمل تدابير تحسين الإدارة المالية للقطاع العام، وسياسات الميزنة والاستثمار العام على الصعيدين الوطني والمحلي، وتنفيذ ممارسات الإدارة القائمة على النتائج على صعيد دورة السياسات العامة.

العوامل الخارجية

١٥-٣٣ ينبغي أن يحقق البرنامج الفرعي هدفه وإنجازاته المتوقعة مع افتراض ما يلي:

(أ) تقديم الدول الأعضاء والجهات التي ترسم السياسات الوطنية للدعم لجهود اللجنة، واستعدادها تماما لإدماج سياسات الاقتصاد الكلي في خططها الإنمائية الوطنية؛

(ب) عدم تدهور بيئة الاقتصاد الكلي والبيئة السياسية على الصعيد العالمي؛

Translation certified by PCMS

(ج) إبداء الحكومات الوطنية إرادة إتباع إصلاحات مؤسسية وسياساتية منتظمة، وتهيئة بيئة مواتية لأصحاب المصلحة الآخرين للمشاركة بفعالية في عمليات التنمية والحوكمة.

البرنامج الفرعي :٢ التكامل الإقليمي والتجارة

هدف المنظمة: النهوض بالتعاون الإقليمي الفعلي والتكامل فيما بين الدول الأعضاء، بما في ذلك إتباع نهج إقليمية في التصدي للتحديات التي تواجه التجارة والصناعة والزراعة والأراضي.

الإنجازات المتوقعة	مؤشرات الإنجاز
(أ) تعزيز قدرة الدول الأعضاء والجماعات الاقتصادية الإقليمية على وضع وتنفيذ السياسات والبرامج في مجالات التجارة فيما بين البلدان الأفريقية والتجارة الدولية والمفاوضات الداعمة للتكامل الإقليمي	(أ) '١' زيادة عدد البلدان والجماعات الاقتصادية الإقليمية التي تضع وتنفذ سياسات أو برامج في سياق مناطق التجارة الحرة أو الاتحادات الجمركية بين الجماعات الاقتصادية الإقليمية وعبرها (أ) '٢' زيادة عدد المواقف المشتركة التي تعتمدها أو تنفذها الدول الأعضاء بمساعدة اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في مجال التجارة الدولية أو المفاوضات التجارية
(ب) تعزيز القدرات على كل من الصعيد الوطني ودون الإقليمي والإقليمي على وضع وتنفيذ سياسات وبرامج في مجالات الأمن الغذائي والزراعة وإدارة الأراضي	(ب) '١' زيادة عدد الدول الأعضاء والجماعات الاقتصادية الإقليمية التي تضع أو تنفذ سياسات أو برامج ترمي إلى تحقيق التنمية الزراعية والأمن الغذائي (ب) '٢' زيادة عدد الدول الأعضاء والجماعات الاقتصادية الإقليمية التي تضع أو تنفذ سياسات أو برامج تتصدى لمسائل إدارة الأراضي نتيجة لأعمال البرنامج الفرعي
(ج) تعزيز قدرة الدول الأعضاء والجماعات الاقتصادية الإقليمية على وضع سياسات وبرامج في مجالات التصنيع والهياكل الأساسية والطاقة والاستثمار	(ج) زيادة عدد البلدان والجماعات الاقتصادية الإقليمية التي تضع سياسات أو برامج في مجالات التصنيع أو الهياكل الأساسية أو الطاقة أو الاستثمار نتيجة للبحوث وأنشطة الدعوة التي تضطلع بها اللجنة

الإستراتيجية

١٥-٣٤ تقع مسؤولية تنفيذ هذا البرنامج الفرعي على عاتق شعبة التكامل الإقليمي والتجارة. وسيشدد البرنامج الفرعي على الدور المركزي للتكامل الإقليمي في تنمية أفريقيا عن طريق تعزيز الصلة بين التجارة والصناعة والزراعة والأراضي والهياكل الأساسية والاستثمار، ومساعدة البلدان الأفريقية في تسريع عجلة التجارة فيما بين البلدان الأفريقية والمشاركة بفعالية في التجارة الدولية. وسيركز البرنامج الفرعي بالتالي على إجراء بحوث تحليلية في مجالات التصنيع، والهياكل الأساسية، والاستثمار، والأمن الغذائي والزراعة والأراضي، والتجارة. وستركز البحوث

Translation certified by PCMS

على النهج الإقليمية لمواجهة التحديات في هذه المجالات بغية النهوض بالتكامل الإقليمي بصفته إستراتيجية للتنمية الاقتصادية.

١٥-٣٥ وتسهم التجارة في النهوض بالنمو الاقتصادي وتسريع وتيرته. غير أن التجارة الدولية لأفريقيا والتجارة فيما بين بلدان القارة تظل جد محدودة نتيجة لضعف الهياكل الأساسية وبطء وتيرة التكامل الإقليمي. وسعيا إلى دعم البلدان الأفريقية من أجل التصدي لمستوى التجارة المتدني، سيركز البرنامج الفرعي اهتمامه على البحوث الجدية في مجال التجارة قصد وضع مبادئ توجيهية للسياسات وإتاحة خيارات للتجارة الدولية والإقليمية والثنائية في سياق التجارة وعلاقات الاستثمار المتعددة الأطراف (منظمة التجارة العالمية)، وفيما بين بلدان الشمال والجنوب (مثلا اتفاقات الشراكة الاقتصادية وقانون الولايات المتحدة للنمو والفرص في أفريقيا)، وفيما بين بلدان الجنوب. وسيضع البرنامج الفرعي على وجه التحديد مجموعات أدوات ومبادئ توجيهية قائمة على البحوث تستهدف النهوض بالتجارة فيما بين البلدان الأفريقية في سياق خطة عمل تعزيز التجارة فيما بين البلدان الأفريقية وبنيان وخارطة طريق منطقة التجارة الحرة القارية. وسيضطلع البرنامج الفرعي بأعماله في مجال التجارة عن طريق المركز الأفريقي للسياسات التجارية، وستشمل أعماله أيضا إعداد ورقات مواقف عن سبل مباشرة البلدان الأفريقية لتنويع هياكل الإنتاج فيها من أجل إنتاج سلع تجارية ذات قيمة مضافة وتعزيز قدرتها على المنافسة. وستعد أيضا في إطار البرنامج الفرعي ورقات بحوث ستدعم الدول الأعضاء في جهودها الرامية إلى تحسين سياسات التجارة التي تتبعها وفي تعميم تلك السياسات في استراتيجيات التجارة دون الإقليمية والإقليمية التي تعتمدها.

١٥-٣٦ وفي حين يسهم النمو المطرد إلى حد كبير في تحقيق تحول اقتصادي سريع في مناطق أخرى من العالم، لوحظ أن أداء النمو الجيد نسبيا في أفريقيا لم يكن شاملا للجميع، حيث يظل ملايين الأفريقيين عالقين في فخ الفقر لسبب أساسي يتمثل في عدم تنويع مصادر النمو واستمرار الاعتماد المفرط على الصادرات من السلع الأولية. وسيقوم البرنامج الفرعي، مسترشدا بخطة عمل الاتحاد الأفريقي لتسريع التنمية الصناعية في أفريقيا ومبادرة تنمية الأعمال التجارية الزراعية والصناعات الزراعية في أفريقيا والبرنامج الشامل لتنمية الزراعة في أفريقيا، بإجراء البحوث بشأن سبل تحويل البلدان الأفريقية من اقتصادات منخفضة الدخل حاليا إلى اقتصادات متوسطة الدخل. وسيجري من ثم إعداد تقارير عن التصنيع، وخاصة بشأن سبل إضافة قيمة كبيرة لاحتياطي أفريقيا من الموارد الطبيعية والزراعية الضخمة. وفضلا عن ذلك، سيضطلع البرنامج الفرعي بأعمال تحليلية لدعم الدول الأعضاء في تنفيذ برنامج تطوير الهياكل الأساسية في أفريقيا، وخصوصا في مجالات تيسير التجارة والنقل، بما في ذلك الطرق الرئيسية العابرة لأفريقيا، والطاقة النظيفة والمتجددة، وكفاءة الطاقة، وتمويل الهياكل الأساسية للطاقة.

١٥-٣٧ وإقرارا بأهمية وضع سياسات قوية وفعالة في مجال الاستثمار في أفريقيا، سيضطلع البرنامج الفرعي بالبحوث وأعمال التحليل لدعم الدول الأعضاء والجماعات الاقتصادية الإقليمية من أجل صياغة ووضع سياسات الاستثمار ذات الصلة بالنمو المستدام. وسيضطلع بتلك الأعمال التحليلية بغرض تحديد أطر السياسات التي من شأنها دعم البلدان في تعزيز الاستثمارات في جميع قطاعات اقتصاداتها. وسيولي البرنامج الفرعي أهمية خاصة لمسائل اتفاقات الاستثمار الثنائية. وذلك اعترافا بالصلة الوثيقة للاستثمار بسياسات تجهيز الموارد الطبيعية؛ وبالعرى الوثقى بين الاستثمار ومسائل التجارة والوصول إلى الأسواق. وسيستهدف البرنامج الفرعي تعزيز فهم الدول الأعضاء لكيفية عمل دواليب التجارة فعلا في الوقت الراهن الذي تسود فيه سلاسل العرض/القيمة الإقليمية والعالمية، وللدور الحيوي لسياسات الاستثمار.

١٥-٣٨ وسيضطلع البرنامج الفرعي أيضا بالبحوث وأعمال التحليل لدعم الدول الأعضاء والجماعات الاقتصادية الإقليمية في جهودها الرامية إلى مباشرة التحول الهيكلي للزراعة والاقتصادات الريفية من منظور التعاون والتكامل الإقليميين. وسيكون التركيز الرئيسي على الزراعة الذكية بمراعاتها للمناخ، والأراضي، والمياه، والغابات، والروابط

Translation certified by PCMS

بين الريف والحضر، والمستوطنات البشرية، والنمو المستدام بيئيا، والحد من مخاطر الكوارث. وتأتي أعمال التحليل تلك لمواجهة تحديات التنمية المستدامة التي تواجه أفريقيا على النحو الوارد في الإطار الاستراتيجي للاتحاد الأفريقي/النيباد، وفي نتائج مؤتمرات القمة والمؤتمرات الرئيسية بشأن التنمية المستدامة، مثل البيان الختامي للقمة العالمية لعام ٢٠٠٥، وخطة جوهانسبرغ للتنفيذ التي اعتمدها مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، والقرارات الصادرة عن دورة عام ٢٠١٠ لمنتدى التنمية الأفريقية، ونتائج مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة لعام ٢٠١٢ (مؤتمر ريو + ٢٠).

١٥-٣٩ وسيسهم البرنامج الفرعي في رصد وتقييم التقدم المحرز في مجالي الأمن الغذائي والتنمية المستدامة دعماً لتنفيذ نتائج مؤتمرات القمة والمؤتمرات الرئيسية التي عُقدت بشأن الأمن الغذائي والتنمية المستدامة. وسيتم السعي إلى إقامة شراكات مع الإدارات التابعة للأمانة العامة كإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية وغيرها من الكيانات التابعة للأمم المتحدة، بما فيها منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، ومنتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات، وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، وأمانات مختلف الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف، وكذلك مع القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني المختصة، وذلك في سبيل تعزيز الاستثمار في قطاع الزراعة من أجل زيادة الإنتاج والإنتاجية في قطاع الزراعة بغية تحقيق الأمن الغذائي.

١٥-٤٠ وتؤدي الأراضي دورا هاما في النهوض بالأنشطة الاقتصادية في أفريقيا، ولا سيما الأنشطة الزراعية. ولأجل ذلك، قام المصرف الأفريقي للتنمية ومفوضية الاتحاد الأفريقي واللجنة الاقتصادية لأفريقيا باتخاذ مبادرة سياسات الأراضي. وسيقوم البرنامج الفرعي بناء على ذلك بالبحوث وأعمال التحليل وتحديد المعايير دعما لتلك المبادرة. وسيعمل البرنامج الفرعي أيضا، في إطار العمل الوثيق مع الهيئات الوطنية، على تشجيع الأخذ بالنهجين القاري ودون الإقليمي في التصدي للتحديات التي تطرحها نظم حيازة الأراضي.

العوامل الخارجية

١٥-٤١ ينبغي أن يحقق البرنامج الفرعي أهدافه وإنجازاته المتوقعة مع افتراض ما يلي:

(أ) إبداء الجماعات الاقتصادية الإقليمية والدول الأعضاء إرادة واستعدادا لتنفيذ التوصيات المنبثقة عن الدراسات التحليلية التي يضطلع بها البرنامج الفرعي وعن منشوراته؛

(ب) مواصلة الدول الأعضاء والجهات التي ترسم السياسات على الصعيدين الوطني والإقليمي دعم جهود اللجنة فيما يتعلق بتعميم مراعاة مسائل التكامل الإقليمي والتجارة والهياكل الأساسية والأمن الغذائي والسياسات المتعلقة بالأراضي في سياساتها الوطنية والإقليمية؛

(ج) استمرار التزام الدول الأعضاء والشركاء الإنمائيين بالمبادئ الأساسية والأولويات المنبثقة عن نتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة المعقودة في مجال الأمن الغذائي والتنمية المستدامة.

Translation certified by PCMS

البرنامج الفرعي ٣ : الابتكارات والتكنولوجيات وإدارة موارد أفريقيا الطبيعية

هدف البرنامج الفرعي: تشجيع اتخاذ وتنفيذ مبادرات جديدة في مجالات إدارة الموارد الطبيعية وتغير المناخ والتكنولوجيا الجديدة فيما يتعلق بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية في أفريقيا

الإنجازات المتوقعة	مؤشرات الإنجاز
(أ) تعزيز قدرة الدول الأعضاء والجماعات الاقتصادية الإقليمية على اكتساب التكنولوجيات الجديدة وتشجيع الابتكارات خدمة لأغراض التنمية	(أ) '١' زيادة عدد المبادرات الوطنية ودون الإقليمية والإقليمية الرامية إلى اكتساب التكنولوجيات الجديدة وتشجيع الابتكارات خدمة لأغراض التنمية بمساعدة اللجنة الاقتصادية لأفريقيا
	(أ) '٢' زيادة عدد المؤسسات وشبكات المبتكرين والمخترعين التي تقدم لها الدعم الدول الأعضاء والجماعات الاقتصادية الإقليمية نتيجة للبحوث وأنشطة الدعوة التي تضطلع بها اللجنة
(ب) تعزيز قدرة الدول الأعضاء على صوغ وتنفيذ إصلاحات على صعيد السياسات من أجل تحقيق تحول أخضر وجني فوائد أوفر من قطاع التعدين	(ب) '١' زيادة عدد البلدان التي تصوغ أو تنفذ إصلاحات على صعيد السياسات من أجل تحقيق تحول أخضر وجني فوائد أوفر من قطاع التعدين نتيجة للبحوث وأنشطة الدعوة التي تضطلع بها اللجنة
	(ب)'٢' زيادة عدد البلدان التي تعتمد سياسات أو أطر تنظيمية لإدارة الموارد المعدنية وفقا للرؤية الأفريقية للتعدين
(ج) تحسين قدرات الدول الأعضاء والهيئات الحكومية الدولية على مراعاة تغير المناخ في التخطيط للسياسات والاستراتيجيات والبرامج الإنمائية	(ج) زيادة عدد الدول الأعضاء التي تراعي تغير المناخ في أطر وسياسات التنمية باستخدام البحوث وأعمال المشورة التي تضطلع بها اللجنة

الإستراتيجية

١٥-٤٢ تقع المسؤولية العامة عن البرنامج الفرعي ٣ على عاتق شعبة المبادرات الخاصة. وتقوم إستراتيجية تنفيذ الأنشطة على أساس الإقرار بأن الاكتشافات الجديدة في مجال العلوم والتكنولوجيا والابتكارات تشكل عنصرا محوريا في التحول الاجتماعي الاقتصادي في البلدان الأفريقية. وسيضطلع البرنامج الفرعي بالتالي بالبحوث وأعمال التحليل لدعم الدول الأعضاء من أجل تشجيع استخدام الابتكارات والأنظمة التكنولوجية كمحرك للنمو الاقتصادي. وسيتم أيضا إعداد ورقات سياسات بشأن مساعدة الدول الأعضاء على التخفيف من آثار تغير المناخ وإدارته.

١٥-٤٣ وتشمل تلك الأنظمة التكنولوجيات المتنقلة التي أثبتت ما لها من الإمكانات الابتكارية في النهوض بالتنمية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية. وسيواصل البرنامج الفرعي دعم الاستراتيجيات المراعية للاعتبارات الجنسانية

Translation certified by PCMS

الرامية إلى بناء الاقتصاد الرقمي الأفريقي وضمان دوامه وتهيئة بيئة مواتية لاقتصاد المعرفة من خلال بحوث قائمة على الأدلة تساعد البلدان الأفريقية في صياغة وتنفيذ وتقييم سياسات واستراتيجيات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والعلوم والتكنولوجيا. وفي إطار أولويات النيباد، سيعمل البرنامج الفرعي على تعزيز تعميم التكنولوجيا والابتكارات في سياسات واستراتيجيات التنمية الوطنية ودون الإقليمية.

١٥-٤٤ وسيركز البرنامج الفرعي أيضا على البحوث وأعمال التحليل في مجال تنمية الموارد المعدنية. وفي هذا الصدد، سيدعم المركز الأفريقي لتطوير قطاع المعادن تنفيذ الرؤية الأفريقية للتعدين لتمكين القارة من جني فوائد أكبر من قطاع المعادن، ولا سيما عن طريق إدماج قطاع التعدين في السياسات الصناعية والتجارية، وكفالة إسهام التعدين في تنمية محلية أفضل، وكفالة اكتساب الدول للقدرة على التفاوض بشأن العقود التي تدر ريعا منصفا من الموارد. وقد أُقرت الرؤية خلال مؤتمر قمة رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي في شباط/فبراير ٢٠٠٩ بوصفها الإطار الذي يسترشد به في تطوير قطاع الموارد المعدنية في أفريقيا على المدى البعيد.

١٥-٤٥ وسعيا إلى مساعدة البلدان الأفريقية في تحقيق مستوى أفضل من الرفاه البشري والإنصاف الاجتماعي، مع خفض المخاطر البيئية وأوجه الندرة الإيكولوجية في الوقت نفسه، سيضطلع البرنامج الفرعي بالبحوث وأعمال تحليل السياسات في مجالي الاقتصاد الأخضر والموارد الطبيعية. وفي هذا الصدد، سيقوم بأعمال تحليلية ومعيارية بشأن تنمية الاقتصاد الأخضر على نحو مطرد وشامل للجميع وتشجيع الابتكارات، مع التصدي للتحديات وانتهاز الفرص في مجالات الزراعة ومصائد السمك والغابات والطاقة المتجددة. وستراعى في أعمال البرنامج الفرعي فيما يخص الاقتصاد الأخضر نتائج مؤتمر ريو + ٢٠. وسيعد البرنامج الفرعي ورقات سياسات لدعم جهود البلدان الأفريقية في المضي قدما نحو تحقيق الاقتصاد الأخضر، وسيعمل على تقييم أثر استخدام التكنولوجيات الخضراء.

١٥-٤٦ وأفريقيا تتسبب في أقل قدر من مجموع الانبعاثات العالمية من غازات الدفيئة، ولكنها تواجه مخاطر غير متناسبة من جراء آثار تغير المناخ. ومن خلال المركز الأفريقي للسياسات المناخية، سيستهدف عمل البرنامج الفرعي في مجال تغير المناخ مساعدة الدول الأعضاء والجماعات الاقتصادية الإقليمية على سد الكثير من الثغرات في مجالات منها التكيف مع تغير المناخ والتخفيف من حدته ونقل التكنولوجيا ذات الصلة. وسيضطلع بأعمال البحث وتحديد المعايير فيما يتعلق بإيجاد توازن بين التنمية والحد من آثار تغير المناخ على التنمية. وسيواصل المركز الأفريقي للسياسات المناخية تعزيز قدرة البلدان الأفريقية على المشاركة بفعالية أكبر في المفاوضات الدولية بشأن المناخ، وخاصة في وضع اتفاق شامل ومنصف بشأن تغير المناخ لما بعد عام ٢٠١٢، والاستفادة من النظام الناشئ للتجارة بالكربون والتمويل المتعلق بالتكيف مع تغير المناخ أو التخفيف من آثاره. وسيتسنى تحقيق ذلك عن طريق مجالات العمل الرئيسية الثلاثة التالية: استحداث المعارف وتبادلها وإقامة الشبكات بشأنها، وأنشطة الدعوة وبناء توافق الآراء، والخدمات الاستشارية والتعاون التقني.

العوامل الخارجية

١٥-٤٧ ينبغي أن يحقق البرنامج الفرعي أهدافه وإنجازاته المتوقعة مع افتراض ما يلي:

(أ) مواصلة إدماج تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والعلوم والتكنولوجيا على سبيل الأولوية في سياسات التنمية الحكومية؛

(ب) منح الحكومات الأولوية في اعتمادات الميزانية للأنشطة المحددة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والمعلومات الجغرافية، والعلوم والتكنولوجيا والابتكارات لأغراض التنمية؛

Translation certified by PCMS

(ج) مواصلة الشركاء تقديم الدعم للمركز الأفريقي لتطوير قطاع المعادن والمركز الأفريقي للسياسات المناخية.

البرنامج الفرعي ٤: الإحصاءات

هدف المنظمة: تعزيز إنتاج الإحصاءات الجيدة النوعية واستخدامها في صياغة السياسات القائمة على أدلة وتنفيذ البرامج ورصد وتقييم التقدم المحرز نحو تحقيق الأهداف المتفق عليها على الصعيدين الوطني والدولي

الإنجازات المتوقّعة	مؤشرات الإنجاز
(أ) تعزيز قدرات الدول الأعضاء على إنتاج الإحصاءات الجيدة النوعية ونشرها دعماً للجهود الإنمائية التي تبذلها	(أ) '١' زيادة عدد البلدان التي تضطلع بتصميم وتنفيذ استراتيجيات وطنية لتنمية الإحصاءات
	(أ) '٢' زيادة عدد البلدان التي سجلت ثلاث نقط بيانية على الأقل في ثلاثين مؤشراً أو أكثر من مؤشرات الأهداف الإنمائية للألفية منذ عام ١٩٩٠
(ب) توفير إحصاءات متوائمة وقابلة للمقارنة بشكل أفضل من أجل دعم الجهود الإنمائية الوطنية والإقليمية والدولية	(ب) زيادة عدد البلدان التي تندرج رزمها من بيانات الحسابات القومية القابلة للمقارنة في قاعدة البيانات الإحصائية الأفريقية

الإستراتيجية

١٥-٤٨ تقع مسؤولية تنفيذ هذا البرنامج الفرعي على عاتق المركز الأفريقي للإحصاء. ومن خلال النهوض باستخدام التكنولوجيا الحديثة، سيسعى البرنامج الفرعي إلى زيادة القدرات الإحصائية للبلدان الأفريقية على جمع وتبويب واستخدام إحصاءات جيدة النوعية وقابلة للمقارنة ومتوائمة بهدف رصد التقدم المحرز نحو تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية المحددة، بما في ذلك الأهداف المتفق عليها دولياً مثل الأهداف الإنمائية للألفية ودعم التكامل الإقليمي، بما في ذلك مواءمة أساليب إجراء التعدادات السكانية، والدراسات الاستقصائية، والحسابات القومية، والتصنيفات الاقتصادية، والمؤشرات الإنمائية، طبقاً للمنهجيات الدولية، من قبيل نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨. وسيقدم البرنامج الفرعي في المقام الأول الدعم لما تبذله البلدان من جهود في مجال تحسين عملياتها الإحصائية، بما في ذلك إجراء التعدادات السكانية والدراسات الاستقصائية وإتاحة منتجات البيانات والمعلومات للمستخدمين بشكل سريع. وسيولى اهتمام خاص لكفاءة استخدام البيانات الإدارية مثل التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية، وهي بيانات ضرورية لإنتاج الإحصاءات المصنفة حسب نوع الجنس والمستجيبة للمنظور الجنساني، وإجراءات تقديم الخدمات القائمة على الأدلة، ورصد التقدم المحرز نحو تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً والإبلاغ عنه. وسيواصل البرنامج الفرعي الاضطلاع بدور قيادي في تنفيذ الإطار الاستراتيجي الإقليمي المرجعي لبناء القدرات الإحصائية في أفريقيا الذي يرمي إلى تحسين النظم الإحصائية الوطنية، وتقديم الدعم إلى البلدان في وضع استراتيجياتها الوطنية لتنمية الإحصاءات واعتمادها وتنفيذها. وسيواصل البرنامج الفرعي أيضاً القيام بدوره في تنفيذ الميثاق الأفريقي للإحصاءات الصادر عن مفوضية الاتحاد الأفريقي، وإستراتيجية مواءمة الإحصاءات في أفريقيا التي تؤكد على أهمية الإحصاءات القابلة للمقارنة من أجل تحقيق التكامل الإقليمي. وسيتم جمع البيانات الإحصائية القابلة للمقارنة وتحسين جودتها بصفة مستمرة لتغذية قاعدة البيانات الإحصائية الأفريقية باعتبارها المصدر المرجعي للبيانات الإحصائية الذي يمكن الاسترشاد به في اتخاذ القرارات بشأن أفريقيا استنادا إلى الأدلة. وتحقيقا لهذا الغرض،

Translation certified by PCMS

سيعمل البرنامج الفرعي مع المكاتب الإحصائية الوطنية لبدء العمل بالممارسات الحديثة في جمع البيانات باستخدام الأجهزة اليدوية وغيرها من الأدوات والمنهجيات الحديثة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

١٥-٤٩ وستشمل الإستراتيجية أيضاً الاضطلاع بأعمال منهجية دقيقة، بما في ذلك إعداد الدلائل والكتيّبات والمبادئ التوجيهية؛ والمشاريع الميدانية؛ والدعوة إلى معالجة المسائل المؤسسية ووضع الاستراتيجيات الوطنية؛ وتعميم المعلومات والتجارب وأفضل الممارسات؛ وتقديم الدعم التقني للدول الأعضاء ومؤسساتها. وفي هذا السياق، سيتم التركيز بشكل خاص على وضع الدلائل لإنتاج الإحصاءات المتوائمة، ودعم الأفرقة العاملة الإحصائية التي تعنى بمواءمة إحصاءات الأسعار، وإحصاءات الحسابات القومية، والتجارة والمالية العامة، وتطوير البيانات في البلدان التي تجرى فيها مشاريع تجريبية، وتعهد قواعد البيانات، وأنشطة الدعوة، وتعميم مراعاة المنظور الجنساني، وبناء المؤسسات. وبالتالي، سيتولى البرنامج الفرعي التنسيق والتعاون مع مؤسسات الأمم المتحدة، وبخاصة شعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومفوضية الاتحاد الأفريقي، ومصرف التنمية الأفريقي، والمنظمات الإقليمية والحكومية الدولية والمنظمات الدولية ذات الصلة. وسيعزز البرنامج الفرعي المواءمة والتعاون الإحصائيين من خلال اجتماعات اللجنة الإحصائية الأفريقية. وسيقوي ويعزز أيضا شراكاته مع البرامج الفرعية الأخرى للجنة الاقتصادية لأفريقيا في مجال جمع البيانات والمنهجيات الإحصائية لأجل أعمالها التحليلية ومنشوراتها الرئيسية. وسينصب الاهتمام بوجه خاص على القضايا المستجدة والمسائل الشاملة، ولاسيما: (أ) العمل مع البرنامج الفرعي المتعلق بالمسائل الجنسانية ودور المرأة في التنمية في مجال الإحصاءات الجنسانية، وذلك كجزء من الإستراتيجية الهادفة إلى زيادة عدد التقارير القائمة على الأدلة فيما يخص المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، (ب) العمل مع البرنامج الفرعي بشأن تحليل الاقتصاد الكلي والمالية والتنمية الاقتصادية بغية رصد التقدم المحرز في أفريقيا نحو تحقيق الأهداف المتفق عليها دولياً والمبادرات الخاصة لأقل البلدان نمواً، (ج) العمل مع البرنامج الفرعي بشأن الأمن الغذائي والتنمية المستدامة في مجال التصدي لتحديات تغير المناخ.

العوامل الخارجية

١٥-٥٠ ينبغي أن يحقق البرنامج الفرعي أهدافه وإنجازاته المتوقعة مع افتراض ما يلي:

(أ) استمرار الدول الأعضاء في زيادة حجم الموارد لإجراء العمليات الإحصائية المنتظمة مثل التعدادات السكانية والدراسات الاستقصائية ولجمع البيانات الإدارية؛

(ب) تضافر جهود الجماعات الاقتصادية الإقليمية والشركاء الإقليميين والدوليين لدعم المواءمة الإحصائية وبناء القدرات؛

(ج) مواصلة أعضاء اللجنة الأفريقية لتنسيق الإحصاءات، وهم مصرف التنمية الأفريقي ومفوضية الاتحاد الأفريقي ومؤسسة بناء القدرات الأفريقية، الاضطلاع بدورهم في تحسين التنسيق الإحصائي في الإقليم ضمن الإطار الاستراتيجي الإقليمي المرجعي والميثاق الأفريقي للإحصاءات.

Translation certified by PCMS

البرنامج الفرعي ٥: تنمية القدرات

هدف المنظمة: تعزيز الكفاءة في استخدام البحوث السياساتية للجنة الاقتصادية لأفريقيا في الدول الأعضاء ومساعدة الحكومات والمؤسسات الأفريقية والجماعات الاقتصادية الأفريقية والدول الأعضاء في بناء وتعزيز قدرات صانعي القرارات لديها

الإنجازات المتوقَعة	مؤشرات الإنجاز
(أ) تعزيز قدرة الاتحاد الأفريقي على التعجيل بتنفيذ أولويات أجهزته ومؤسساته	(أ) زيادة عدد المشاريع أو البرامج المنجَزة بمساعدة اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في إطار تنفيذ أولويات النيباد
(ب) تعزيز قدرة المؤسسات الأفريقية والجماعات الاقتصادية الإقليمية والدول الأعضاء على إتباع سياسات سليمة من أجل إحراز التقدم في خطة التنمية في أفريقيا	(ب) زيادة عدد الدول الأعضاء والمؤسسات الأفريقية والجماعات الاقتصادية الإقليمية التي تستخدم البحوث التي تنتجها اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في صياغة السياسات وتنفيذها

الإستراتيجية

١٥-٥١ تقع مسؤولية تنفيذ البرنامج الفرعي ٥ على عاتق شعبة تنمية القدرات. ويضطلع البرنامج الفرعي بالمسؤولية عن ضمان استخدام الدول الأعضاء والجماعات الاقتصادية الإقليمية والمؤسسات الأفريقية للنتائج الرئيسية لبحوث اللجنة الاقتصادية لأفريقيا وأعمالها التحليلية في صياغة السياسات السليمة وتنفيذها. وفي هذا الصدد، سيقدم البرنامج الفرعي خدمات استشارية في مجال السياسات للمؤسسات الوطنية ودون الإقليمية والإقليمية، وسيساعدها في صياغة الاستراتيجيات والبرامج والمشاريع. وستشمل مجالات التركيز ذات الأولوية تعزيز التصنيع، وتصميم التكامل الإقليمي وتنفيذه، والتجارة، والزراعة، والهياكل الأساسية، والقضايا الجنسانية والاجتماعية والاقتصادية، والعلوم والتكنولوجيا وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وسياسات الاقتصاد الكلي، والتخطيط الإنمائي، وإدارة الموارد الطبيعية. وسيتم التركيز أيضاً على تعميم أفضل الممارسات الإقليمية والدولية في إدارة القطاع العام لمساعدة البلدان الأفريقية على النهوض بفعالية القطاع العام وكفاءته. وعلاوة على ذلك، سيساعد البرنامج الفرعي الدول الأعضاء في تطوير مواقف تفاوضية واستراتيجيات مشتركة في العمليات الإقليمية والعالمية، كما سيشجع مشاركتها الكاملة في المنتديات ذات الصلة.

١٥-٥٢ وعلاوة على ذلك، وخلافاً للبرنامج ٩ للأمم المتحدة الذي يركز على أنشطة الدعوة من أجل دعم الأمم المتحدة للنيباد، فإن هذا البرنامج الفرعي سيكون موجهاً نحو تعزيز قدرة الاتحاد الأفريقي وأجهزته، بما في ذلك مفوضية الاتحاد الأفريقي، ووكالة التخطيط والتنسيق التابعة للنيباد، وأمانة الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران، والجماعات الاقتصادية الإقليمية على تعميق خطة الاتحاد الأفريقي بشأن التكامل القاري والارتقاء بها. وستركز الإستراتيجية أيضاً على تعزيز قدرات البلدان الأفريقية ومنظماتها الإنمائية على صياغة وتنفيذ السياسات والبرامج الملائمة لتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً. وسيضطلع هذا البرنامج الفرعي، بالتعاون مع المكاتب دون الإقليمية للجنة الاقتصادية لأفريقيا، ببرامج وأنشطة مشتركة مع الجماعات الاقتصادية الإقليمية. وسيعزز أيضا مساعدته للدول الأعضاء في مجال تنفيذ الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران، ولاسيما في بناء وتعهّد قاعدة بيانات موثوق بها ودعم بنيان الحوكمة في الاتحاد الأفريقي.

١٥-٥٣ وسيتولى البرنامج الفرعي تنسيق ما تضطلع به وكالات الأمم المتحدة العاملة في أفريقيا من أنشطة التنسيق والتعاون، وذلك من خلال الاجتماعات التشاورية الإقليمية لوكالات الأمم المتحدة التي تعقدها اللجنة الاقتصادية

Translation certified by PCMS

لأفريقيا دعماً للاتحاد الأفريقي وبرنامج النيباد التابع له على المستويين الإقليمي ودون الإقليمي. وبالتالي، سيساعد البرنامج الفرعي اللجنة في تنسيق وعقد اجتماعات آلية التنسيق الإقليمية لوكالات الأمم المتحدة العاملة في مجال دعم الاتحاد الأفريقي وبرنامج النيباد التابع له. وتمثل آلية التنسيق هذه التي تشارك في رئاستها وتنظيمها مفوضية الاتحاد الأفريقي أداة رئيسية سيدعم البرنامج الفرعي من خلالها تنمية القدرات في القارة.

١٥-٥٤ وإضافة إلى ذلك، وإقراراً بأن تنفيذ مبادرات النيباد بنجاح أمر أساسي في تقدم أفريقيا، يقدم البرنامج الفرعي أيضاً الدعم التقني المباشر للمجالات ذات الأولوية للنيباد، إضافة إلى عملية الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران وأمانتها والبلدان المشاركة. وبالتالي، سيساهم البرنامج الفرعي في تعزيز نموذج حوكمة يدعم التقدم الاجتماعي الاقتصادي في أفريقيا. ويعزز هذا النهج الرائد ملكية أفريقيا وقيادتها لزمام الأمور والمساءلة المتبادلة فيما يتعلق بالممارسات الإنمائية في القارة.

١٥-٥٥ وسيستجيب البرنامج الفرعي كذلك، بناء على الطلب، إلى طلبات محددة من البلدان الأفريقية والجماعات الاقتصادية الإقليمية في مجال بناء القدرات. وسيجرى ذلك من خلال المساعدة التقنية والخدمات الاستشارية لتحسين القدرات التقنية والبشرية والمؤسسية للدول الأعضاء والجماعات الاقتصادية الإقليمية وغيرها من المنظمات الحكومية الدولية. وستركز تنمية القدرات على المستويين الوطني ودون الإقليمي على الأولويات الإستراتيجية الرئيسية الخاصة بتحليل الاقتصاد الكلي، والتصنيع، والتخطيط الإنمائي، وإدارة الموارد الطبيعية.

العوامل الخارجية

١٥-٥٦ ينبغي أن يحقق البرنامج الفرعي هدفه وإنجازاته المتوقعة مع افتراض ما يلي:

(أ) وجود الإرادة والاستعداد لدى الجماعات الاقتصادية الإقليمية والدول الأعضاء لتنفيذ التوصيات المنبثقة عن الدعم الذي يقدمه البرنامج الفرعي لمفوضية الاتحاد الأفريقي ووكالة التخطيط والتنسيق التابعة للنيباد وأمانة الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران؛

(ب) استمرار الدول الأعضاء وواضعي السياسات الوطنية والإقليمية في دعم الجهود التي تبذلها مفوضية الاتحاد الأفريقي من أجل تعميم مراعاة سياسات التكامل الإقليمي والتجارة والهياكل الأساسية وتنمية الموارد الطبيعية في سياساتها الوطنية والإقليمية؛

(ج) إبداء الحكومات الوطنية لاستعداد مستمر للخضوع للآلية الأفريقية لاستعراض الأقران.

البرنامج الفرعي ٦: المسائل الجنسانية ودور المرأة في التنمية

هدف المنظمة: الترويج لتعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في إطار إعلان ومنهاج عمل بيجين

الإنجازات المتوقّعة	مؤشرات الإنجاز
(أ) تعزيز قدرة الدول الأعضاء والجماعات الاقتصادية الإقليمية على تنفيذ الالتزامات المتعلقة بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة وتقديم التقارير بهذا الشأن،	(أ) زيادة عدد الدول الأعضاء والجماعات الاقتصادية الإقليمية التي تبلغ عن إحراز التقدم في تنفيذ الالتزامات المتعلقة بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة بموجب

Translation certified by PCMS

ومعالجة القضايا الناشئة التي تؤثر على المرأة	إعلان ومنهاج عمل بيجين
(ب) تعزيز قدرة الدول الأعضاء والجماعات الاقتصادية الإقليمية على تعميم مراعاة الشواغل الجنسانية في السياسات والبرامج الوطنية	(ب) زيادة عدد الدول الأعضاء والجماعات الاقتصادية الإقليمية التي تستفيد من تطبيق المعرفة المتولدة من خلال الدليل الأفريقي لدور الجنسين في التنمية، والإحصاءات الجنسانية، ونماذج الاقتصاد الكلي المراعية للاعتبارات الجنسانية، ومرصد حقوق المرأة الأفريقية، والشبكة الإلكترونية للأجهزة والآليات الوطنية المعنية بالمسائل الجنسانية لتعميم مراعاة الشواغل الجنسانية في أفريقيا

الإستراتيجية

١٥– ٥٧ تقع مسؤولية تنفيذ البرنامج الفرعي ٦ على عاتق المركز الأفريقي للمسائل الجنسانية. ولا يزال انعدام المساواة بين الجنسين واستمرار الفجوات بينهما من التحديات الرئيسية التي تواجه التنمية في أفريقيا. ولا تزال الحواجز الاجتماعية الثقافية الهيكلية تحد من قدرة الدول الأعضاء على إحداث التغييرات التشريعية والسياساتية والمؤسسية التي من شأنها تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.

١٥–٥٨ وعلى الصعيد الداخلي، ستستفيد الإستراتيجية من المكاسب السابقة التي تحققت في فترة السنتين الماضية، حيث أقيمت الروابط وأوجه التآزر مع جميع البرامج الفرعية للجنة الاقتصادية لأفريقيا، وسيسترشد فيها بتوصيات منتدى التنمية الأفريقي لعام ٢٠٠٨ بشأن إنهاء العنف ضد المرأة. وسيقدم التقييم الذي أُجري في إطار اللجنة بشأن القضايا الجنسانية في عام ٢٠١١ نقاط انطلاق لتعزيز قدرة الشُعب والمكاتب دون الإقليمية على خدمة الدول الأعضاء بشكل أفضل فيما يتعلق بالقضايا الجنسانية والتنمية في مختلف القطاعات. وسيعزِّز أيضاً التعاون بين البرنامج الفرعي ومنسقي المسائل الجنسانية في الشُعب والمكاتب الإقليمية الفرعية، كما سينهض بتعميم مراعاة المنظور الجنساني في جميع البرامج الفرعية للجنة.

١٥–٥٩ وستتعزَّز الشراكة مع المركز الأفريقي للإحصاءات من أجل زيادة الأعمال المتعلقة بالإحصاءات الجنسانية باعتبار ذلك إستراتيجية لدعم إعداد التقارير المستندة إلى الأدلة وتحديد أثر البرامج المتعلقة بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. وسيعمل البرنامج الفرعي أيضاً بشكل وثيق مع شعبة التكامل الإقليمي والتجارة والمركز الأفريقي للسياسات المناخية على معالجة الأبعاد الجنسانية لتغير المناخ. وسيواصل البرنامج الفرعي تعزيز التعاون مع مفوضية الاتحاد الأفريقي والجماعات الاقتصادية الإقليمية ومصرف التنمية الأفريقي ومنظومة الأمم المتحدة من خلال آليات التشاور الإقليمية. وسيستفيد من العلاقات المتينة مع الشركاء الإنمائيين ومنظمات وشبكات المجتمع المدني لدعم تنفيذ أنشطته. وسيعزِّز أيضاً الأنشطة المشتركة مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة.

١٥–٦٠ وأخيراً، ستشمل إستراتيجية التنفيذ الشبكة الإلكترونية للأجهزة والآليات الوطنية المعنية بالمسائل الجنسانية في أفريقيا ومرصد حقوق المرأة الأفريقية والمنتديات الأخرى لتبادل المعرفة التي ستُستخدم لتعزيز التواصل مع الدول الأعضاء. وسيعزز ذلك أيضاً الجهود المبذولة لتعميم مراعاة المنظور الجنساني وتيسير تبادل المعلومات وأفضل الممارسات.

Translation certified by PCMS

العوامل الخارجية

١٥– ٦١ ينبغي أن يحقق البرنامج الفرعي أهدافه و إنجازاته المتوقعة على افتراض ما يلي:

(أ) إبداء الدول الأعضاء والجهات التي ترسم السياسات الوطنية الدعم لجهوده وتعاونها معه بشكل كامل من أجل تعميم مراعاة المنظور الجنساني وتنفيذ سياسات واستراتيجيات المساواة بين الجنسين من خلال تخصيص الموارد البشرية والمالية معا؛

(ب) تقديم الدول الأعضاء، من خلال مؤسساتها الوطنية، بيانات موثقة جيداً لدعم ما يبذله المركز الأفريقي للمسائل الجنسانية من جهود؛

(ج) توافر القدرة الكافية لاضطلاع المركز الأفريقي للمسائل الجنسانية بالجهود ورصدها على المستويين الوطني ودون الإقليمي؛

(د) وفاء الشركاء الإنمائيين بالالتزامات المتعهد بها واستمرارهم في تقديم الدعم.

البرنامج الفرعي ٧: الأنشطة دون الإقليمية لأغراض التنمية

العنصر ١: الأنشطة دون الإقليمية في شمال أفريقيا

هدف المنظمة: تعزيز القدرة على صياغة الخطط والسياسات القائمة على الأدلة دعماً للتحول الاقتصادي والاجتماعي في منطقة شمال أفريقيا دون الإقليمية

الإنجازات المتوقّعة	مؤشرات الإنجاز
(أ) تعزيز قدرات الدول الأعضاء على إنتاج الإحصاءات والتحليلات السياساتية الجيدة النوعية في الوقت المناسب ونشرها لدعم أولويات التنمية الوطنية ودون الإقليمية	(أ) زيادة عدد موجزات البيانات القطرية المَعَدّة أو المستكملة باستخدام بيانات إحصائية جيدة النوعية توفرها الدول الأعضاء في الوقت المناسب
(ب) تعزيز قدرة اتحاد المغرب العربي والجهات الفاعلة الأخرى على الصعيد دون الإقليمي على التعجيل بوضع المبادرات دون الإقليمية وتنفيذها	(ب) زيادة عدد المبادرات الإقليمية التي يضعها وينفذها اتحاد المغرب العربي أو الجهات الفاعلة الأخرى على الصعيد دون الإقليمي

الإستراتيجية

١٥ – ٦٢ تقع مسؤولية تنفيذ هذا العنصر من البرنامج الفرعي ٧ على عاتق المكتب دون الإقليمي لشمال أفريقيا الذي يغطي الدول الأعضاء السبعة التالية: تونس والجزائر والسودان والمغرب وليبيا ومصر وموريتانيا. ويغطي المكتب اتحاد المغرب العربي باعتباره الجماعة الاقتصادية الإقليمية الرئيسية، ويسهم مع البرامج الفرعية الأخرى في مساعدة جماعة دول الساحل والصحراء والسوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي إلى حد ما. وسيعمل هذا العنصر على نحو وثيق مع المركز الأفريقي للإحصاءات في مجال استخدام التكنولوجيات الحديثة لجمع وتبويب واستخدام إحصاءات ذات نوعية جيدة وقابلة للمقارنة ومتوائمة بشأن منطقة شمال أفريقيا دون الإقليمية. وسيجمّع العنصر،

Translation certified by PCMS

بالتعاون الوثيق مع المكاتب الإحصائية الوطنية، مجموعة متنوعة من الإحصاءات الخاصة بالمنطقة دون الإقليمية، بما في ذلك: البيانات المتعلقة برصد الأهداف الإنمائية للألفية والتعدادات والدراسات الاستقصائية والحسابات القومية والتصنيفات الاقتصادية ومؤشرات التنمية. وسيعمل العنصر مع المركز الأفريقي للإحصاءات على تقديم الدعم الكافي للدول الأعضاء في المنطقة دون الإقليمية في جهودها الرامية إلى تحسين عملياتها الإحصائية، بما في ذلك إجراء التعدادات السكانية والدراسات الاستقصائية وإتاحة منتجات البيانات والمعلومات للمستخدمين بشكل سريع.

١٥-٦٣ وسيركز أيضاً هذا العنصر من البرنامج الفرعي ٧ على إنتاج موجزات البيانات القطرية بصورة منتظمة. وستشمل تلك الموجزات بحوثاً وتحليلات وتوقعات ومؤشرات واتجاهات بشأن إحصاءات متنوعة، بما فيها الإحصاءات المتعلقة بالنواتج والتجارة والزراعة والاقتصاد الكلي والمتغيرات النقدية والمالية والتحويلات المالية وغيرها من المتغيرات الاجتماعية الاقتصادية الرئيسية. ويتمثل الهدف من الموجزات في إسداء المشورة في مجال السياسات دعماً لخطة التنمية الخاصة بالدول الأعضاء في المنطقة دون الإقليمية.

١٥-٦٤ وسيقوم المكتب دون الإقليمي، في إطار هذا البرنامج الفرعي، بإنشاء وتعهد مستودع دون إقليمي للمعلومات الإحصائية لتغذية قاعدة البيانات المشتركة للجنة الاقتصادية لأفريقيا ودعم جميع احتياجات اللجنة التحليلية والبحثية.

١٥-٦٥ وسيركز هذا العنصر من البرنامج الفرعي ٧ أيضاً على المبادرات الخاصة بالمنطقة دون الإقليمية. وستُقدم المساعدة لاتحاد المغرب العربي لتنفيذ خريطة الطريق التي تروم إقامة مغرب عربي أكثر تكاملاً، ويشمل ذلك السياسات الأساسية لتحقيق التكامل الإقليمي. وسيتم التركيز أيضا على بناء وتعهد شبكات المعرفة والمعلومات الكفيلة بتسخير أفضل الممارسات والدروس المستخلصة في أماكن أخرى وداخل المنطقة وتعميمها على الدول الأعضاء ومنظماتها، لا سيما عن طريق الاستعانة بشبكات الممارسين. وستتضمن إستراتيجية التنفيذ برامج وأنشطة للتصدي لتحديات التنمية التي تخص شمال أفريقيا. ولتحقيق هذه الأهداف، سيواصل المكتب دون الإقليمي العمل في إطار شراكاته الوثيقة مع وكالات الأمم المتحدة (على المستويين الوطني والإقليمي) وغيرها من الشركاء الإنمائيين العاملين في المنطقة دون الإقليمية لزيادة فعالية أنشطة اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ومدخلاتها.

١٥-٦٦ وسيعمل المكتب دون الإقليمي أيضا على نحو وثيق مع أصحاب المصلحة الآخرين، مثل القطاع الخاص والجامعات ومنظمات المجتمع المدني والمنظمات الحكومية الدولية الإقليمية. ولكفالة تقديم المكتب دون الإقليمي لخدمات عالية الجودة وإدامتها، سيكفل استخدام أدوات تقييم الأثر، بما فيها الاستبيانات، بشكل منتظم في جميع أنشطة المكتب.

العوامل الخارجية

١٥-٦٧ من المتوقع أن يحقق هذا العنصر هدفه وإنجازاته المتوقعة على افتراض ما يلي:

(أ) أن تواصل الدول الأعضاء والجماعات الاقتصادية الإقليمية الالتزام بتعهداتها وأن تقدم الدعم للمكتب دون الإقليمي لشمال أفريقيا، وخصوصاً فيما يتعلق بالحصول على البيانات/الإحصاءات؛

(ب) أن تتمتع الدول الأعضاء بالاستقرار السياسي؛

Translation certified by PCMS

(ج) أن تعجّل الدول الأعضاء والجماعات الاقتصادية الإقليمية وتيرة تنفيذ خطة التكامل الإقليمي من خلال تخصيص المزيد من الموارد لذلك الغرض، وتعزيز عمل هيئات صنع القرارات ذات الصلة بالجماعات الاقتصادية الإقليمية المعنية؛

(د) أن يخصص الشركاء الإنمائيون المزيد من الموارد من خارج الميزانية، لتغطية تزايد طلب الدول الأعضاء (التي تشهد تحولات سياسة واجتماعية) والجماعات الاقتصادية الإقليمية فيما يتعلق ببناء القدرات والدعم التقني والخدمات الاستشارية في مجال السياسات.

العنصر ٢: الأنشطة دون الإقليمية في غرب أفريقيا

هدف المنظمة: تعزيز القدرة على صياغة خطط وسياسات قائمة على الأدلة دعماً للتحول الاقتصادي والاجتماعي في منطقة غرب أفريقيا دون الإقليمية

الإنجازات المتوقَعة	مؤشرات الإنجاز
(أ) تعزيز قدرات الدول الأعضاء على إنتاج الإحصاءات الجيدة النوعية في الوقت المناسب ونشرها لدعم أولويات التنمية الوطنية ودون الإقليمية	(أ) زيادة عدد موجزات البيانات القطرية المعَدّة أو المستكملة باستخدام بيانات إحصائية جيدة النوعية توفرها الدول الأعضاء في الوقت المناسب
(ب) تعزيز قدرة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا على تسريع تنفيذ المبادرات دون الإقليمية	(ب) زيادة عدد المبادرات المتفق عليها إقليمياً التي تنفذها الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا بمساعدة اللجنة الاقتصادية لأفريقيا

الإستراتيجية

١٥-٦٨ يتولى تنفيذ هذا العنصر من البرنامج الفرعي مكتب اللجنة الاقتصادية لأفريقيا دون الإقليمي لغرب أفريقيا الذي يغطي البلدان الخمسة عشرة التالية: بنن وبوركينا فاسو وتوغو والرأس الأخضر والسنغال وسيراليون وغامبيا وغانا وغينيا وغينيا-بيساو وكوت ديفوار وليبيريا ومالي والنيجر ونيجيريا. وسيعمل هذا العنصر على نحو وثيق مع المركز الأفريقي للإحصاءات في مجال استخدام التكنولوجيات الحديثة لجمع وتبويب واستخدام إحصاءات ذات نوعية جيدة وقابلة للمقارنة ومتوائمة بشأن منطقة غرب أفريقيا دون الإقليمية. وسيجمّع العنصر، بالتعاون مع الوكالات الإحصائية الوطنية، مجموعة متنوعة من الإحصاءات عن المنطقة دون الإقليمية، بما في ذلك: البيانات المتعلقة برصد الأهداف الإنمائية للألفية والتعدادات والدراسات الاستقصائية والحسابات القومية والتصنيفات الاقتصادية ومؤشرات التنمية. وسيعمل العنصر مع المركز الأفريقي للإحصاءات على تقديم الدعم الكافي للدول الأعضاء في المنطقة دون الإقليمية فيما تبذله من جهود في مجال تحسين عملياتها الإحصائية، بما في ذلك إجراء التعدادات السكانية والدراسات الاستقصائية وإتاحة منتجات البيانات والمعلومات للمستخدمين بشكل سريع.

١٥-٦٩ وسيركز أيضاً هذا العنصر من البرنامج الفرعي ٧ على إنتاج موجزات البيانات القطرية. وستشمل تلك الموجزات بحوثاً وتحليلات وتوقعات ومؤشرات واتجاهات بشأن إحصاءات متنوعة تتعلق بالنواتج والتجارة والزراعة والاقتصاد الكلي والمتغيرات النقدية والمالية والتحويلات المالية وغيرها من المتغيرات الاجتماعية الاقتصادية الرئيسية.

Translation certified by PCMS

ويتمثل الهدف من الموجزات في إسداء المشورة في مجال السياسات دعماً لخطة التنمية الخاصة بالدول الأعضاء في المنطقة دون الإقليمية.

١٥-٧٠ وسيقوم المكتب دون الإقليمي في إطار هذا البرنامج الفرعي بإنشاء وتعهد مستودع دون إقليمي للمعلومات الإحصائية لتغذية قاعدة البيانات المشتركة ودعم جميع احتياجات اللجنة التحليلية والبحثية.

١٥-٧١ وسيركز هذا العنصر من البرنامج الفرعي أيضاً على المبادرات الخاصة بالمنطقة دون الإقليمية. وبالتالي، سيجري المكتب دون الإقليمي لغرب أفريقيا، بالتعاون مع المؤسسات البحثية التابعة للدول الأعضاء، بحوثا قائمة على الأدلة لدعم صياغة سياسات التنمية الاجتماعية والاقتصادية المستدامة في الدول الأعضاء التي يغطيها المكتب وتنفيذها واستعراضها. وسيعزز أيضا هذا العنصر من البرنامج الفرعي الحوار السياساتي بين الدول الأعضاء والجماعات الاقتصادية الإقليمية والمنظمات الحكومية الدولية. وسيوفر الحوار السياساتي منتدى لصانعي السياسات يتيح لهم مناقشة وتبادل وجهات النظر بشأن القضايا المشتركة التي تهم المنطقة دون الإقليمية، مثل تغير المناخ والهجرة الدولية والتجارة والهياكل الأساسية، وما إلى ذلك. وسيعزز المكتب دون الإقليمي أيضاً شراكته وتعاونه مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا واتحاد نهر مانو وغير ذلك من المنظمات الحكومية الدولية، والقطاع الخاص، والأوساط الأكاديمية، ومنظمات الأمم المتحدة العاملة على المستويين القطري والإقليمي.

العوامل الخارجية

١٥- ٧٢ يتوقف تحقيق الهدف والإنجازات المتوقعة على الافتراضات التالية:

(أ) إبداء الدول الأعضاء والجهات التي تقرر السياسات الوطنية الدعم لجهود البرنامج الفرعي وتعاونها معه بشكل كامل من أجل تعزيز خطة التكامل الإقليمي وتنفيذ السياسات والاستراتيجيات من خلال تخصيص الموارد البشرية والمالية الكافية؛

(ب) مواصلة جميع أصحاب المصلحة والمؤسسات المعنية تعزيز الشراكة والتعاون مع الاتحاد الأفريقي ومصرف التنمية الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والنيباد والمنظمات الحكومية الدولية الأخرى، والقطاع الخاص، والأوساط الأكاديمية ومنظومة الأمم المتحدة؛

(ج) استمرار الشركاء الإنمائيين الخارجيين في تعزيز وترسيخ دعمهم لتمويل البرامج والأنشطة التشغيلية.

العنصر ٣: الأنشطة دون الإقليمية في وسط أفريقيا

هدف المنظمة: تعزيز القدرة على صياغة خطط وسياسات قائمة على الأدلة دعماً للتحول الاقتصادي والاجتماعي في منطقة وسط أفريقيا دون الإقليمية

الإنجازات المتوقّعة	مؤشرات الإنجاز
(أ) تعزيز قدرات الدول الأعضاء على إنتاج الإحصاءات الجيدة النوعية في الوقت المناسب ونشرها لدعم أولويات	(أ) زيادة عدد موجزات البيانات القطرية المعَدّة أو المستكملة باستخدام بيانات إحصائية جيدة النوعية

Translation certified by PCMS

التنمية الوطنية ودون الإقليمية	توفرها الدول الأعضاء في الوقت المناسب
(ب) تعزيز قدرة الجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا على تسريع تنفيذ المبادرات دون الإقليمية	(ب) زيادة عدد المبادرات المتفق عليها إقليمياً التي تنفذها الجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا بمساعدة اللجنة الاقتصادية لأفريقيا

الإستراتيجية

١٥-٧٣ يتولى تنفيذ هذا العنصر من البرنامج الفرعي مكتب اللجنة الاقتصادية لأفريقيا دون الإقليمي لوسط أفريقيا، الكائن في ياوندي، الكاميرون، والذي يغطي البلدان السبعة التالية: تشاد وجمهورية إفريقيا الوسطى وسان تومي وبرينسيبي وغابون وغينيا الاستوائية والكاميرون والكونغو. وأدى التعاون مع الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا إلى توسيع أنشطة المكتب لتشمل البلدان التالية: أنغولا وبوروندي وجمهورية الكونغو الديمقراطية. وسيعمل هذا العنصر على نحو وثيق مع المركز الأفريقي للإحصاءات والوكالات الإحصائية الوطنية في مجال استخدام التكنولوجيات الحديثة لجمع وتبويب واستخدام إحصاءات جيدة النوعية وقابلة للمقارنة ومتوائمة عن منطقة وسط أفريقيا دون الإقليمية، بما في ذلك البيانات المتعلقة برصد الأهداف الإنمائية للألفية والتعدادات والدراسات الاستقصائية والحسابات القومية والتصنيفات الاقتصادية ومؤشرات التنمية. وسيقدم العنصر دعمه للدول الأعضاء في المنطقة دون الإقليمية لما تبذله من جهود في مجال تحسين عملياتها الإحصائية، بما في ذلك إجراء التعدادات السكانية والدراسات الاستقصائية وإتاحة منتجات البيانات والمعلومات للمستخدمين بشكل سريع، وذلك بالتعاون على نحو وثيق مع المركز الأفريقي للإحصاءات.

١٥-٧٤ وسيركز أيضاً هذا العنصر من البرنامج الفرعي ٧ على إنتاج موجزات البيانات القطرية والخاصة بالمناطق دون الإقليمية. وستشمل تلك الموجزات بحوثاً وتحليلات وتوقعات ومؤشرات واتجاهات بشأن إحصاءات متنوعة، بما فيها الإحصاءات المتعلقة بالنواتج والتجارة والزراعة والاقتصاد الكلي والمتغيرات النقدية والمالية والتحويلات المالية وغيرها من المتغيرات الاجتماعية الاقتصادية الرئيسية. ومن المتوقع أن تؤدي تلك الموجزات إلى إسداء المشورة السياساتية دعماً لخطة التنمية الخاصة بالدول الأعضاء في المنطقة دون الإقليمية.

١٥-٧٥ وسيقوم المكتب دون الإقليمي في إطار هذا البرنامج الفرعي بإنشاء وتعهد مستودع دون إقليمي للمعلومات الإحصائية لتغذية قاعدة البيانات المشتركة ودعم جميع احتياجات اللجنة التحليلية والبحثية.

١٥-٧٦ وسيركز هذا العنصر من البرنامج الفرعي أيضاً على المبادرات الخاصة بالمنطقة دون الإقليمية. وفي هذا السياق، سيشرع العنصر في الاضطلاع بأعمال معيارية وتحليلية تروم تكملة جهود الدول الأعضاء في المنطقة دون الإقليمية الرامية إلى دفع عجلة التحول الاجتماعي الاقتصادي والتكامل في وسط أفريقيا إلى الأمام. وسيقدّم العنصر المساعدة إلى الجماعات الاقتصادية الإقليمية في وسط أفريقيا لصياغة البرامج والأنشطة وتنفيذها تماشياً مع إطار النيباد والأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية، والتنمية المستدامة والإنعاش بعد انتهاء النزاعات. وسينصب الاهتمام أيضا على بناء وتعهد شبكات المعارف والمعلومات لاستخلاص أفضل الممارسات وتعميمها على الدول الأعضاء ومنظماتها. وستشمل الإستراتيجية أيضاً التشاور على نحو وثيق مع الجماعات الاقتصادية الإقليمية، ولاسيما عن طريق استخدام آليات التنسيق المنشأة على الصعيدين القطري ودون الإقليمي. ولتحقيق هذه الأهداف، سيعزز المكتب دون الإقليمي شراكاته مع وكالات الأمم المتحدة وغيرها من الشركاء الإنمائيين العاملين في المنطقة دون الإقليمية لزيادة فعالية أنشطة اللجنة الاقتصادية لأفريقيا وتأثيرها. وسيعمل المكتب عن كثب أيضاً مع أصحاب المصلحة الآخرين، بما في ذلك القطاع الخاص والمجتمع المدني والمنظمات الحكومية الدولية

Translation certified by PCMS

الإقليمية، ومنها مصرف التنمية الأفريقي، ومفوضية الاتحاد الأفريقي، وأمانة النيباد، ومصرف التنمية لدول وسط أفريقيا، ومصرف دول وسط أفريقيا.

العوامل الخارجية

١٥-٧٧ يتوقع أن يحقق البرنامج الفرعي هدفه إنجازاته المتوقعة على افتراض ما يلي:

(أ) أن يعم الاستقرار السياسي، ولاسيما في البلدان الخارجة من النزاع؛

(ب) أن تقدم المنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية الدعم للنيباد، وأن تبدي الاستعداد لتعزيز التعاون فيما بينها بمساعدة مكتب اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في المنطقة دون الإقليمية؛

(ج) أن تتاح موارد مالية كافية للمكتب لدعم الطلب الناتج عن عمله التحليلي وخدماته الاستشارية في إطار البرنامج المتعدد السنوات؛

(د) أن تفي الجماعات الاقتصادية الإقليمية والدول الأعضاء وغيرها من الجهات المستفيدة بالتزاماتها في الوقت المناسب وبطريقة فعالة في مجال الأنشطة المشتركة مع مكتب اللجنة الاقتصادية لأفريقيا دون الإقليمي لوسط أفريقيا.

العنصر ٤: الأنشطة دون الإقليمية في شرق أفريقيا

هدف المنظمة: تعزيز القدرة على صياغة خطط وسياسات قائمة على الأدلة دعماً للتحول الاقتصادي والاجتماعي في منطقة شرق أفريقيا دون الإقليمية

الإنجازات المتوقّعة	مؤشرات الإنجاز
(أ) تعزيز قدرات الدول الأعضاء على إنتاج الإحصاءات والتحليلات السياساتية الجيدة النوعية في الوقت المناسب ونشرها لدعم أولويات التنمية الوطنية ودون الإقليمية	(أ) زيادة عدد موجزات البيانات القطرية المعَدّة أو المستكملة باستخدام بيانات إحصائية جيدة النوعية توفرها الدول الأعضاء في الوقت المناسب
(ب) تعزيز قدرة جماعة شرق أفريقيا والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية على تسريع تنفيذ المبادرات دون الإقليمية	(ب) زيادة عدد المبادرات المتفق عليها إقليمياً التي تنفذها جماعة شرق أفريقيا والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية بمساعدة اللجنة الاقتصادية لأفريقيا

الإستراتيجية

١٥-٧٨ تقع مسؤولية تنفيذ هذا العنصر من البرنامج الفرعي على عاتق المكتب دون الإقليمي لشرق أفريقيا. ويقع هذا المكتب في كيغالي، رواندا، ويغطي البلدان الأربعة عشر التالية: إثيوبيا وإريتريا وأوغندا وبوروندي وجزر القمر وجمهورية تنزانيا المتحدة وجمهورية الكونغو الديمقراطية وجنوب السودان وجيبوتي ورواندا وسيشيل والصومال وكينيا ومدغشقر. ومن بين عملائه الرئيسيين الجماعات الاقتصادية الإقليمية و/أو المنظمات الحكومية الدولية التالية: جماعة شرق أفريقيا، والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، والجماعة الاقتصادية لبلدان منطقة البحيرات الكبرى، ولجنة المحيط الهندي، والمؤتمر الدولي لمنطقة البحيرات الكبرى.

Translation certified by PCMS

١٥-٧٩ وسيعمل هذا العنصر على نحو وثيق مع المركز الأفريقي للإحصاءات في مجال استخدام التكنولوجيات الحديثة لجمع وتبويب واستخدام إحصاءات جيدة النوعية وقابلة للمقارنة ومتوائمة عن منطقة شرق أفريقيا دون الإقليمية. وسيجمّع العنصر، بالتعاون مع الوكالات الإحصائية الوطنية، مجموعة متنوعة من الإحصاءات عن المنطقة دون الإقليمية، بما في ذلك: البيانات المتعلقة برصد الأهداف الإنمائية للألفية؛ التعدادات والدراسات الاستقصائية والحسابات القومية والتصنيفات الاقتصادية ومؤشرات التنمية. وسيعمل العنصر مع المركز الأفريقي للإحصاءات على تقديم الدعم الكافي للدول الأعضاء في المنطقة دون الإقليمية فيما تبذله من جهود في مجال تحسين عملياتها الإحصائية، بما في ذلك إجراء التعدادات السكانية والدراسات الاستقصائية وإتاحة منتجات البيانات والمعلومات للمستخدمين بشكل سريع.

١٥-٨٠ وسيركز أيضاً هذا العنصر من البرنامج الفرعي ٧ على إنتاج موجزات البيانات القطرية والخاصة بالمناطق دون الإقليمية. وستشمل تلك الموجزات بحوثاً وتحليلات وتوقعات ومؤشرات واتجاهات بشأن إحصاءات متنوعة، بما فيها الإحصاءات المتعلقة بالنواتج والتجارة والزراعة والاقتصاد الكلي والمتغيرات النقدية والمالية والتحويلات المالية وغيرها من المتغيرات الاجتماعية الاقتصادية الرئيسية. ويتمثل الهدف من تلك الموجزات في إسداء المشورة السياساتية القائمة على الأدلة دعماً لخطة التنمية الخاصة بالدول الأعضاء في المنطقة دون الإقليمية.

١٥-٨١ وسيقوم المكتب دون الإقليمي في إطار هذا البرنامج الفرعي بإنشاء وتعهد مستودع دون إقليمي للمعلومات الإحصائية لتغذية قاعدة البيانات المشتركة ودعم جميع احتياجات اللجنة التحليلية والبحثية.

١٥-٨٢ وسيركز هذا العنصر من البرنامج الفرعي أيضاً على المبادرات الخاصة بالمنطقة دون الإقليمية. وفي هذا الصدد، سيتابع البرنامج الفرعي جهود التكامل والتعاون الإقليميين في المنطقة دون الإقليمية ويدعم تلك الجهود؛ وسيرصد حالة التكامل الإقليمي في شرق أفريقيا (على سبيل المثال مرصد التكامل الإقليمي)؛ وسيجري تحليلات في مجال السياسات لتفعيل عمليات التكامل الإقليمي؛ وسيساعد على مواءمة وتوحيد السياسات، والقوانين والأنظمة والإجراءات؛ وسييسر العمليات التجارية بغية تخفيض تكاليف المعاملات والنهوض بالقدرة التنافسية للإقليم. وعلاوة على ذلك، سيعزز البرنامج الفرعي الدعم المؤسسي المقدم إلى الجماعات الاقتصادية الإقليمية والمنظمات الحكومية الدولية والدول الأعضاء. وبالإضافة إلى ذلك، ستستمر عملية تعميم البعد الجنساني عبر مجموعة كاملة من الأنشطة التي يضطلع بها المكتب.

العوامل الخارجية

١٥-٨٣ يتوقع أن يحرز البرنامج الفرعي أهدافه ويحقق إنجازاته المتوقعة على افتراض ما يلي:

(أ) أن تنفذ الدول الأعضاء التدابير السياساتية المشتركة والآليات المؤسسية المتفق عليها بفعالية؛

(ب) أن يواصل الشركاء دعمهم للمكتب دون الإقليمي لشرق أفريقيا واستعدادهم لتعزيز تعاونهم معه؛

(ج) أن تتاح الموارد المالية الكافية للأنشطة التشغيلية للجنة على الصعيدين الوطني ودون الإقليمي.

Translation certified by PCMS

العنصر ٥: الأنشطة دون الإقليمية في الجنوب الأفريقي

هدف المنظمة: تعزيز القدرة على صياغة الخطط والسياسات القائمة على الأدلة دعماً للتحول الاقتصادي والاجتماعي في منطقة الجنوب الأفريقي دون الإقليمية

الإنجازات المتوقّعة	مؤشرات الإنجاز
(أ) تعزيز قدرات الدول الأعضاء على إنتاج الإحصاءات الجيدة النوعية في الوقت المناسب ونشرها لدعم أولويات التنمية الوطنية ودون الإقليمية	(أ) زيادة عدد موجزات البيانات القطرية المعَدّة أو المستكملة باستخدام بيانات إحصائية جيدة النوعية توفرها الدول الأعضاء في الوقت المناسب
(ب) تعزيز قدرة السوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي على تسريع تنفيذ المبادرات دون الإقليمية	(ب) زيادة عدد المبادرات المتفق عليها إقليمياً التي تنفذها السوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي بمساعدة اللجنة الاقتصادية لأفريقيا

الإستراتيجية

١٥-٨٤ تقع مسؤولية تنفيذ هذا العنصر من البرنامج الفرعي على عاتق مكتب اللجنة الاقتصادية لأفريقيا دون الإقليمي للجنوب الأفريقي. ويقع هذا المكتب في لوساكا، زامبيا، ويغطي البلدان الإحدى عشرة التالية: أنغولا وبوتسوانا وجنوب أفريقيا وزامبيا وزمبابوي وسوازيلند وليسوتو وملاوي وموريشيوس وموزامبيق وناميبيا.

١٥-٨٥ وسيعمل هذا العنصر على نحو وثيق مع المركز الأفريقي للإحصاءات في مجال استخدام التكنولوجيات الحديثة لجمع وتبويب واستخدام إحصاءات جيدة النوعية وقابلة للمقارنة ومتوائمة عن منطقة الجنوب الأفريقي دون الإقليمية. وسيجمّع العنصر، بالتعاون مع الوكالات الإحصائية الوطنية، حزمة متنوعة من الإحصاءات عن المنطقة دون الإقليمية، بما في ذلك البيانات المتعلقة برصد الأهداف الإنمائية للألفية والتعدادات والدراسات الاستقصائية والحسابات القومية والتصنيفات الاقتصادية ومؤشرات التنمية. وسيعمل العنصر مع المركز الأفريقي للإحصاءات على تقديم الدعم الكافي للدول الأعضاء في المنطقة دون الإقليمية فيما تبذله من جهود في مجال تحسين عملياتها الإحصائية، بما في ذلك إجراء التعدادات السكانية والدراسات الاستقصائية وإتاحة منتجات البيانات والمعلومات للمستخدمين بشكل سريع.

١٥-٨٦ وسيركز أيضاً هذا العنصر من البرنامج الفرعي ٧ على إنتاج موجزات البيانات القطرية. وستشمل تلك الموجزات بحوثاً وتحليلات وتوقعات ومؤشرات واتجاهات بشأن إحصاءات متنوعة، بما فيها الإحصاءات المتعلقة بالنواتج والتجارة والزراعة والاقتصاد الكلي والمتغيرات النقدية والمالية والتحويلات المالية وغيرها من المتغيرات الاجتماعية الاقتصادية الرئيسية. ويتمثل الهدف من تلك الموجزات في توفير أساس للمشورة السياساتية المستنيرة دعماً لخطة التنمية الخاصة بالدول الأعضاء في المنطقة دون الإقليمية.

١٥-٨٧ وسيقوم المكتب دون الإقليمي في إطار هذا البرنامج الفرعي بإنشاء وتعهد مستودع دون إقليمي للمعلومات الإحصائية لتغذية قاعدة البيانات المشتركة ودعم جميع احتياجات اللجنة التحليلية والبحثية.

Translation certified by PCMS

١٥-٨٨ وسيركز هذا العنصر من البرنامج الفرعي أيضاً على المبادرات الخاصة بالمنطقة دون الإقليمية. وتمشياً مع ذلك، ستركز الإستراتيجية على تقديم الدعم للدول الأعضاء وللجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي والسوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي بهدف تحسين قدراتها على التكامل الإقليمي، ولا سيما في المجالات ذات الأولوية للجنوب الأفريقي. وستركز أيضاً البرامج والأنشطة المضطلع بها في إطار المبادرة الخاصة على صياغة أوراق السياسات الموجهة لدعم تنفيذ البرامج/الأنشطة الثلاثية المشتركة بين الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي وجماعة شرق أفريقيا والسوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي في إطار آلية التنسيق دون الإقليمي والنيباد، إلى جانب تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية. وسينصب الاهتمام على بناء وتعهد شبكات المعارف والمعلومات لاستخلاص أفضل الممارسات وتعميمها على الدول الأعضاء ومنظماتها. وسيعزز أيضاً المكتب دون الإقليمي شراكاته مع وكالات الأمم المتحدة وغيرها من الشركاء الإنمائيين العاملين في المنطقة دون الإقليمية لزيادة فعالية تدخلات اللجنة الاقتصادية لأفريقيا وتأثيرها في مجال تخصصها.

العوامل الخارجية

١٥-٨٩ تتوقف نسبة نجاح تنفيذ البرنامج على ما يلي:

(أ) قدرة المؤسسات الشريكة والمستعملين النهائيين؛

(ب) مستوى المشاركة من جانب المستعملين النهائيين؛

(ج) تيسير توافر الموارد لمكتب اللجنة الاقتصادية لأفريقيا دون الإقليمي للجنوب الأفريقي ليتمكن من تعزيز المساعدة التقنية والتواصل مع الدول الأعضاء والجماعات الاقتصادية الإقليمية.

البرنامج الفرعي ٨: تخطيط التنمية وإدارتها

هدف المنظمة:

(أ) النهوض بإدارة القطاع العام والاستناد إلى النتائج فيما يتعلق بصياغة السياسات الاقتصادية وتحليلها ورصدها وتقييمها في البلدان الأفريقية؛

(ب) تحسين وتعزيز التخطيط الإنمائي من قبل الحكومات الأفريقية وغيرها من العناصر الإنمائية الفاعلة المرتبطة بها.

الإنجازات المتوقَعة	مؤشرات الإنجاز
(أ) تعزيز قدرة الدول الأعضاء في اللجنة الاقتصادية لأفريقيا على تحسين صياغة السياسات الاقتصادية وتحليلها وإدارتها	(أ) '١' زيادة عدد البلدان التي تعتمد نُهُجا جديدة أو محسَّنة في صياغة السياسات وتحليلها، بما يتسق مع المبادئ التوجيهية/ التوصيات الواردة في البرنامج الفرعي '٢' زيادة عدد الإدارات والمؤسسات الوطنية أو دون الإقليمية التابعة للقطاع العام في المنطقة الأفريقية التي

Translation certified by PCMS

	تطبق سياسات ونُهجاً جديدة مناسبة في مجال التخطيط والتحليل الاقتصاديين نتيجة لعمل المعهد الأفريقي للتنمية الاقتصادية والتخطيط
(ب) تعزيز قدرة الدول الأعضاء على تحسين التخطيط والسياسات والنُّهج المتبعة لأغراض التنمية، بما في ذلك اللامركزية في التخطيط الإنمائي	(ب)[1] زيادة عدد البلدان والمناطق دون الإقليمية التي تعتمد سياسات وتدابير أو تنفذ أنشطة في مجال التخطيط الإنمائي، بما يتسق مع توصيات البرنامج الفرعي

الإستراتيجية

١٥-٩٠ يتولى مسؤولية تنفيذ هذا البرنامج الفرعي المعهد الأفريقي للتنمية الاقتصادية والتخطيط الكائن مقره في دكار، السنغال. وفي إطار تصحيح مسار المعهد الذي تم مؤخراً من أجل تعزيز وتوطيد وجوده وإشعاعه ومداه وأهميته، يباشر المعهد فترة السنتين ٢٠١٤ – ٢٠١٥ بوصفه مصدراً رئيسياً لتنمية قدرات الحكومات الأفريقية. وبهذه الصفة، نوّع المعهد البرامج التي يقدمها، وأضاف قيمة كبيرة إلى ما يقدمه من دورات التدريب وتنمية القدرات، كما رسّخ حضوره كمركز للتدريب المتقدم في مجال الإدارة الاقتصادية والتخطيط الإنمائي، وعزز تأثيره من خلال النهوض بنوعية برامجه المعروضة وتتبع المسار المهني لخريجيه في مرحلة ما بعد التدريب. وقد أقرت الجمعية العامة للأمم المتحدة مؤخراً وجاهة وأهمية عمل المعهد من خلال الموافقة على زيادة كبيرة في المنحة السنوية المخصصة لأنشطته من أجل دعم البلدان الأفريقية. وفي إطار متابعة عملية بدأت في عام ٢٠٠٩ وتم تسريعها خلال فترة السنتين ١٠١٢ – ٢٠١٣، سيعمّق المعهد اندماجه البرنامجي داخل اللجنة الاقتصادية لأفريقيا من خلال تولي المسؤولية الكاملة عن جميع أنشطة التدريب وتنمية القدرات واجتماعات أفرقة الخبراء ذات الصلة بتوليد المعارف الذي تضطلع به اللجنة أو المنبثقة عنه.

١٥-٩١ وخلال فترة السنتين ٢٠١٤ – ٢٠١٥، سيضطلع المعهد بإستراتيجية متعددة الأوجه من أجل تحقيق أهدافه الإستراتيجية. وتشمل ما يلي:

(أ) اعتماد نهج تربوي أكثر تفاعلية فيما يتعلق بتقديم المعهد لبرامج التدريب وتنمية القدرات، ومواصلة تنويع مجموعة الدورات والبرامج التدريبية المعروضة في المعهد ومن خلاله، على أن يكون التنويع مرتكزا على أساس استراتيجي، بما في ذلك الإدارة الاقتصادية، وتحليل السياسات، والرصد والتقييم، والتخطيط الإنمائي؛

(ب) تعزيز تعاون المعهد مع المكاتب دون الإقليمية للجنة الاقتصادية لأفريقيا (المكاتب دون الإقليمية في المناطق دون الإقليمية الخمسة) وإقامة شراكات مع الجامعات المحلية، ومؤسسات التدريب في مجال التنمية، ومراكز الأبحاث الإنمائية بغية النهوض بقدرة المعهد على تقديم برامجه في مجال تنمية القدرات والتدريب محلياً داخل البلدان و/أو على المستوى دون الإقليمي؛

(ج) مواصلة الجهود المستمرة لبناء الشراكات الدولية وتوطيدها سواء داخل منظومة الأمم المتحدة أو خارجها، في إطار الإستراتيجية العامة التي يتبعها المعهد في تنفيذ البرامج، ومن خلال ذلك، ضمان اضطلاع المعهد بوظيفته على الوجه الأكمل باعتباره مركزا رائدا لتنظيم واستضافة حلقات العمل في مجال بناء القدرات واجتماعات أفرقة الخبراء التابعة لجميع البرامج الفرعية للجنة الاقتصادية لأفريقيا؛

Translation certified by PCMS

(د) اعتماد اللامركزية المدروسة في جميع أنشطة بناء القدرات والتدريب في اللجنة الاقتصادية لأفريقيا من أجل تعزيز وتوسيع فرص المشاركة في دورات المعهد الأفريقي للتنمية بشكل كبير وزيادة إشعاع المعهد وحضوره وبروزه؛

(هـ) الانتقاء الواعي للمشاركين من القطاع الخاص، ومن الشق التشريعي للحكومات، ومن المنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني ذات التوجه الإنمائي، اعترافاً بالأهمية المتزايدة التي ما برحت تكتسبها مع الوقت العناصر الفاعلة في التنمية من غير الدول في أفريقيا؛

(و) تكثيف أنشطة تدريب المدربين بغية توفير خبراء محليين جاهزين للمساهمة في بناء وتجديد مهارات أقرانهم في مؤسسات التنمية الإستراتيجية؛

(ز) تيسير التعلم وتبادل الخبرات في مجال التنمية فيما بين البلدان الأفريقية عن طريق تنظيم زيارات وجولات دراسية تهدف إلى المساعدة في حلّ مشاكل محددة؛

(ح) وضع برامج محددة لتنمية القدرات تستهدف المسؤولين الشباب والإناث المهنيات ممن يرغبون في شغل وظائف في مجالات الإدارة الاقتصادية وتحليل السياسات والتخطيط الإنمائي؛

(ط) توفير عدد متزايد من الدورات المصممة خصيصاً لتلبية الاحتياجات المحددة للحكومات والمؤسسات التي تطلبها، بما فيها الجماعات الاقتصادية الإقليمية التي تشكل لبنات البناء في خطة التنمية في أفريقيا.

العوامل الخارجية

١٥ – ٩٢ يهدف البرنامج الفرعي إلى تحقيق أهدافه على افتراض ما يلي:

(أ) أن تواصل الحكومات الأفريقية ومسؤولوها الإنمائيون الكبار والذين يشغلون وظائف متوسطة رعاية أنشطة المعهد الأفريقي للتنمية الاقتصادية والتخطيط والتماس خدماته؛

(ب) أن تستمر الحكومات الأفريقية في تسديد اشتراكاتها المقررة في الميزانية العادية للمعهد؛

(ج) أن يتم الإبقاء على المنحة المقدمة من الميزانية العادية للأمم المتحدة عند مستوى التخصيص لفترة السنتين ٢٠١٢ – ٢٠١٣ على أقل تقدير؛

(د) أن يحرز التقدم في الإدماج البرنامجي للمعهد داخل اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، وفقاً للتوجهات والإستراتيجية المؤسسية الجديدة التي تتبعها اللجنة والتي يؤدي بموجبها المعهد دوراً رئيسياً في مجال أنشطة التدريب وتنمية القدرات؛

(هـ) أن يواصل الشركاء الإنمائيون تقديم المساهمات المالية وغيرها من أشكال الدعم لعمل المعهد.

Translation certified by PCMS

البرنامج الفرعي ٩: سياسات التنمية الاجتماعية

هدف المنظمة: تعزيز التنمية البشرية والاجتماعية المستدامة الشاملة للجميع والمنصفة تمشياً مع الالتزامات والأطر المتفق عليها دولياً وإقليمياً

الإنجازات المتوقّعة	مؤشرات الإنجاز
(أ) زيادة عدد الدول الأعضاء التي تدرج شواغل التنمية البشرية في السياسات والاستراتيجيات، مع التركيز بوجه خاص على مسائل العمالة والحماية الاجتماعية والسكان والشباب، وفقاً للأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً	(أ) زيادة عدد الدول الأعضاء التي تدرج العمالة أو الحماية الاجتماعية أو قضايا السكان والشباب في السياسات أو الاستراتيجيات الوطنية، وفقا للأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، ونتيجة للبحوث وأنشطة الدعوة التي تضطلع بها اللجنة الاقتصادية لأفريقيا
(ب) زيادة قدرة الدول الأعضاء على تحسين السياسات والتشريعات والاستراتيجيات التي من شأنها النهوض بالتخطيط والإدارة والتنمية في المجال الحضري	(ب) زيادة عدد البلدان التي تدرج مبادئ التحضر المستدام الذي تدعو إليه اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، سواء جزئياً أو كلياً، في سياسات أو تشريعات أو استراتيجيات البلدان المستهدفة

الإستراتيجية

١٥-٩٣ يندرج هذا البرنامج الفرعي ضمن مسؤولية شعبة سياسات التنمية الاجتماعية وينصب اهتمامه الاستراتيجي على العمالة والحماية الاجتماعية والتنمية البشرية والاجتماعية. وسيركز هذا البرنامج الفرعي أيضاً على المسائل المتعلقة بالشباب والسكان والتحضر.

١٥-٩٤ وسينصب جزء من التركيز الاستراتيجي للبرنامج الفرعي على التعجيل بعملية تحقيق الأهداف الواردة في إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية ونتائج مؤتمر ريو +٢٠. ومن العناصر الهامة لهذه الإستراتيجية الشروع في إجراء البحوث والأعمال التحليلية من أجل دعم البلدان الأفريقية في وضع سياسات وبرامج وطنية ودون إقليمية وإقليمية ملائمة لضمان تحقيق درجة كافية من الحماية الاجتماعية، ولا سيما إيجاد فرص عمل للشباب والتعجيل بعملية الحد من الفقر وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية بصورة عامة. وإضافة إلى ذلك، ستركز الإستراتيجية على البحث القائم على الأدلة والحوار السياساتي بشأن التنمية البشرية والاجتماعية بغية تحسين المؤشرات الاجتماعية للبلدان الأفريقية. وسيضطلع البرنامج الفرعي أيضاً بالبحوث في مجال السياسات وبتوثيق أفضل الممارسات وتبادل المعارف وتنمية القدرات في مختلف المجالات القطاعية المعنية بالتنمية البشرية والاجتماعية.

١٥-٩٥ وخلال فترة السنتين، سيجري البرنامج الفرعي أيضاً بحوثا في مجال السياسات تنصب على تحركات السكان، بما في ذلك الهجرة الداخلية والدولية، وتشرد السكان وإعادة توزيعهم، وعلى ما لذلك من علاقات بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية. وسينصب التركيز خصوصاً على دعم الدول الأعضاء لمراعاة تحركات السكان والهجرة في الخطط والاستراتيجيات الإنمائية الوطنية، وفي تقديم الخدمات الاقتصادية والاجتماعية وكفالة تيسير الحصول عليها.

١٥-٩٦ ونظراً لتزايد مستوى التحضر في معظم البلدان الأفريقية، سيركز أيضا البرنامج الفرعي بحوثه وأعماله المعيارية والتحليلية على الفرص والتحديات التي ينطوي عليها التحضر. وبغية زيادة الإنتاجية والنمو، ستركز الإستراتيجية على المسائل الشاملة المتصلة بالتحضر، بما في ذلك العجز في الهياكل الأساسية، والحصول على الخدمات، والأحياء الفقيرة في المناطق الحضرية، والمياه والصرف الصحي، والبيئة، والإسكان. وسينتج البرنامج

Translation certified by PCMS

الفرعي أوراق سياسات بشأن الاستدامة المالية للتحضر، والنهوض بالحوكمة، وقدرة البلدان الأفريقية على إدارة التحضر.

العوامل الخارجية

١٥-٩٧ من المتوقع أن يحقق البرنامج الفرعي أهدافه وإنجازاته المتوقعة على افتراض ما يلي:

(أ) أن تخصص الدول الأعضاء الموارد البشرية والاجتماعية لتنفيذ أطر السياسات الإقليمية والدولية بشأن التنمية الاجتماعية، ولاسيما الالتزام باستعراض تنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية بعد مرور ٢٠ عاماً، وتنفيذ أطر سياسات الاتحاد الأفريقي بشأن التنمية الاجتماعية، والهجرة الدولية، والشيخوخة، والأسرة، والأشخاص ذوي الإعاقة، والالتزام ببرنامج النيباد التابع للاتحاد الأفريقي؛

(ب) أن تتخذ الدول الأعضاء الإجراءات اللازمة لتزويد البرنامج الفرعي بالبيانات والتقارير في الموعد المحدد؛

(ج) أن يبدي الشركاء استعدادهم للتعاون في دعم ومواءمة الجهود المبذولة لدعم اللجنة الاقتصادية لأفريقيا والدول الأعضاء والجماعات الاقتصادية الإقليمية.

Translation certified by PCMS

القرارات

٢/٥٥ إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية
٢/٥٧ إعلان الأمم المتحدة بشأن الشراكة الجديدة لصالح تنمية أفريقيا
١٤٤/٥٧ متابعة نتائج مؤتمر قمة الألفية
٢٧٠/٥٧ باء التنفيذ والمتابعة المتكاملان والمنسقان لنتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي
١٤٢/٥٨ المرأة والمشاركة في الحياة السياسية
٢٢٠/٥٨ التعاون الاقتصادي والتقني فيما بين البلدان النامية
٢٦٩/٥٨ تعزيز الأمم المتحدة: برنامج لإجراء المزيد من التغييرات
٢٢٨/٥٩ الأنشطة المضطلع بها خلال السنة الدولية للمياه العذبة، ٢٠٠٣، والأعمال التحضيرية للعقد الدولي للعمل "الماء من أجل الحياة" ٢٠٠٥-٢٠١٥، ومواصلة الجهود الرامية إلى تحقيق التنمية المستدامة لموارد المياه
١/٦٠ نتائج مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥
٢٣٤/٦١ تعزيز دور المكاتب دون الإقليمية للّجنة الاقتصادية لأفريقيا
٢١٥/٦٤ التمكين القانوني للفقراء والقضاء على الفقر
٢٢٢/٦٤ وثيقة نيروبي الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة الرفيع المستوى المعني بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب
٢٣٤/٦٤ منع ومكافحة ممارسات الفساد وتحويل الأموال المتأتية من مصدر غير مشروع وإعادة تلك الأموال إلى بلدانها الأصلية على وجه الخصوص، تماشيا مع اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد
١/٦٥ الوفاء بالوعد: متحدون لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية
١٠/٦٥ تحقيق النمو الاقتصادي المطرد الشامل المنصف من أجل القضاء على الفقر وبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية
١٧٣/٦٥ تشجيع السياحة البيئية من أجل القضاء على الفقر وحماية البيئة
١٧٤/٦٥ عقد الأمم المتحدة الثاني للقضاء على الفقر (٢٠٠٨-٢٠١٧)
١٧٥/٦٥ التعاون في ميدان التنمية الصناعية
٢١٤/٦٥ حقوق الإنسان والفقر المدقع
٢١٨/٦٥ تعزيز التعاون الدولي في ميدان حقوق الإنسان
٢٤٠/٦٥ الجهود العالمية من أجل القضاء التام على العنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب والتنفيذ الشامل لإعلان وبرنامج عمل ديربان ومتابعتهما
٢٦٣/٦٥ التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمة الدولية للفرنكوفونية
٢٧٤/٦٥ التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي
٢٧٨/٦٥ تنفيذ التوصيات الواردة في تقرير الأمين العام عن أسباب النزاع في أفريقيا وتحقيق السلام الدائم والتنمية المستدامة فيها
٢٨٠/٦٥ برنامج عمل العقد ٢٠١١-٢٠٢٠ لصالح أقل البلدان نموا
٢٨٤/٦٥ الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا: التقدم المحرز في التنفيذ والدعم الدولي
١٣٧/٦٦ إعلان الأمم المتحدة للتثقيف والتدريب في ميدان حقوق الإنسان
١٣٩/٦٦ تعزيز التعاون داخل منظومة الأمم المتحدة في مجال حماية الطفل
١٥٥/٦٦ الحق في التنمية
١٥٨/٦٦ الحق في الغذاء
١٦١/٦٦ العولمة وآثارها على التمتع الكامل بجميع حقوق الإنسان

Translation certified by PCMS

٢١٣/٦٦	مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نموا
٢١٤/٦٦	إجراءات محددة تتصل بالحاجات والمشاكل التي تنفرد بها البلدان النامية غير الساحلية: نتائج المؤتمر الوزاري الدولي للبلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية والبلدان المانحة والمؤسسات المالية والإنمائية الدولية المعني بالتعاون في مجال النقل العابر
٢١٥/٦٦	عقد الأمم المتحدة الثاني للقضاء على الفقر (٢٠٠٨–٢٠١٧)
٢١٦/٦٦	دور المرأة في التنمية
٢١٧/٦٦	تنمية الموارد البشرية
٢١٩/٦٦	التعاون في ما بين بلدان الجنوب
٢٢٠/٦٦	التنمية الزراعية والأمن الغذائي
٢٢٢/٦٦	الدولية للزراعة الأسرية، ٢٠١٤
٢٢٣/٦٦	نحو إقامة شراكات عالمية
٢٢٤/٦٦	تمكين الناس والتنمية
١٦١/٦٦	العولمة وآثارها على التمتع الكامل بجميع حقوق الإنسان

قرارات ومقررات المجلس الاقتصادي والاجتماعي

٤٦/١٩٩٨	تدابير أخرى لإعادة تشكيل الأمم المتحدة وتنشيطها في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما
٥/١٩٩٩	القضاء على الفقر وبناء القدرات
٢٤٦/٢٠٠٤	التعاون الإقليمي
٤/٢٠٠٧	استعراض الجهاز الحكومي الدولي للجنة الاقتصادية لأفريقيا
٣٣/٢٠٠٧	تعميم مراعاة المنظور الجنساني في جميع السياسات والبرامج في منظومة الأمم المتحدة
E/2009/L.12	مشروع الإعلان الوزاري للجزء الرفيع المستوى من دورة المجلس الاقتصادي والاجتماعي لعام ٢٠٠٩ المقدّم من رئيس المجلس (تنفيذ الأهداف والالتزامات المتفق عليها دوليا فيما يتعلق بالصحة العامة على الصعيد العالمي)
٦/٢٠٠٩	برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز (البرنامج الفرعي ١٠)
١٩/٢٠٠٩	أعمال لجنة الخبراء المعنية بنقل البضائع الخطرة وبالنظام المتوائم على الصعيد العالمي لتصنيف المواد الكيميائية ووسمها
٢٠/٢٠٠٩	الأبعاد الاجتماعية للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا
٢٥/٢٠٠٩	تحسين جمع البيانات والإبلاغ عنها وتحليلها لنشر المعرفة بالاتجاهات السائدة في مجالات محددة من مجالات الجريمة
٢٩/٢٠٠٩	دور المجلس الاقتصادي والاجتماعي في التنفيذ والمتابعة المتكاملين والمنسقين لنتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة، في ضوء قرارات الجمعية العامة ذات الصلة، بما فيها القرار ١٦/٦١
٣٢/٢٠٠٩	البلدان الأفريقية الخارجة من النزاع
٦/٢٠١١	تعميم مراعاة المنظور الجنساني في جميع السياسات والبرامج في منظومة الأمم المتحدة
٧/٢٠١١	التقدم المحرز في تنفيذ قرار الجمعية العامة ٢٠٨/٦٢ بشأن الاستعراض الشامل الذي يجري كل ثلاث سنوات لسياسات الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية
٨/٢٠١١	تعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية التي تقدمها الأمم المتحدة في حالات الطوارئ

Translation certified by PCMS

قرارات اللجنة الاقتصادية لأفريقيا

٨٤٤ (د — ٢٩) تصحيح مسار اللجنة الاقتصادية لأفريقيا للاستجابة على نحو أفضل
٨٦٨ (د – ٤٣) استعراض التقدم المحرز نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في أفريقيا
٨٥٣ (د–٤٠) استعراض الأجهزة الحكومية الدولية للجنة الاقتصادية لأفريقيا
٨٦٢ (د–٤٢) تعزيز تعبئة الموارد المحلية
٨٨٠ (د — ٤٤) الأزمة المالية والاقتصادية العالمية
٨٦٦ (د–٤٢) الأهداف الإنمائية للألفية
٨٧٠ (د — ٤٣) تغير المناخ والتنمية في أفريقيا
٨٧٢ (د — ٤٣) تعزيز النمو المستدام وبمعدلات عالية لخفض معدلات البطالة في أفريقيا
٨٧٨ (د — ٤٣) مبادرات لتنمية أفريقيا
٨٨١ (د — ٤٤) تعزيز الدعم المقدم من الأمم المتحدة للتعجيل بتنفيذ البرنامج العشري لبناء القدرات وبرنامج الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا (نيباد)
٨٨٣ (د — ٤٤) المرفق الأفريقي لمواجهة المخاطر: آلية أفريقية جامعة للتشارك في تحمل المخاطر الناجمة عن الكوارث
٨٨٥ (د — ٤٤) تمويل الصحة في أفريقيا
٨٨٦ (د — ٤٤) التدفقات المالية غير المشروعة

البرنامج الفرعي ١
تحليل الاقتصاد الكلي

قرارات الجمعية العامة

١٨٠/٤٨ مباشرة الأعمال الحرة والتحول إلى القطاع الخاص من أجل النمو والتنمية المستدامة
١٩٧/٥٤ نحو نظام مالي دولي مستقر يستجيب لتحديات التنمية، لا سيما في البلدان النامية
٢١٠/٦٦ دور الأمم المتحدة في تعزيز التنمية في سياق العولمة والاعتماد المتبادل
٢١٤/٦١ دور الائتمانات البالغة الصغر والتمويل البالغ الصغر في القضاء على الفقر
١٩١/٦٦ متابعة المؤتمر الدولي لتمويل التنمية لاستعراض توافق آراء مونتيري
١٨٧/٦٦ النظام المالي الدولي والتنمية
١٨٩/٦٤ استدامة الديون الخارجية والتنمية
١٩٣/٦٤ متابعة وتنفيذ توافق آراء مونتيري ونتائج المؤتمر الاستعراضي للتنمية لعام ٢٠٠٨ (إعلان الدوحة بشأن تمويل التنمية)
٣١٤/٦٥ طرائق عقد الحوار الرفيع المستوى الخامس بشأن تمويل التنمية
٢١٦/٦٦ عقد الأمم المتحدة الثاني للقضاء على الفقر (٢٠٠٨–٢٠١٧)
٣٣٤/٦٥ الآليات الابتكارية لتمويل التنمية
٣١٣/٦٥ متابعة المؤتمر المتعلق بالأزمة المالية والاقتصادية العالمية وتأثيرها في التنمية
٢٨٦/٦٥ تنفيذ إستراتيجية الانتقال السلس للبلدان التي يرفع اسمها من قائمة أقل البلدان نمواً
٢١٣/٦٦ مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نمواً
١٢٨/٥٤ تدابير مكافحة الفساد
٢٠٤/٥٤ الأعمال التجارية والتنمية

Translation certified by PCMS

٣٤/٦٠	الإدارة العامة والتنمية
٧/٦٢	دعم منظومة الأمم المتحدة للجهود التي تبذلها الحكومات في سبيل تعزيز وتوطيد الديمقراطيات الجديدة أو المستعادة
٨٢ /٦٤	متابعة السنة الدولية للتعلم في مجال حقوق الإنسان
١١٦/٦٤	سيادة القانون على الصعيدين الوطني والدولي
١٤٨/٦٤	الجهود العالمية من أجل القضاء التام على العنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب والتنفيذ الشامل لإعلان وبرنامج عمل ديربان ومتابعتهما
١٦٣/٦٦	تعزيز دور الأمم المتحدة في زيادة فعالية مبدأ إجراء انتخابات دورية ونزيهة وتشجيع إرساء الديمقراطية
١٦٩/٦٦	المؤسسات الوطنية لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها
١٥٢/٦٦	تعزيز التعاون الدولي في ميدان حقوق الإنسان
١٣٠/٦٦	المرأة والمشاركة في الحياة السياسية
٧٥/٦٥	منع أنشطة السمسرة غير المشروعة ومكافحتها
٩٤/٦٥	دور الأمم المتحدة في إدارة الشؤون العالمية
١٢٣/٦٥	التعاون بين الأمم المتحدة والبرلمانات الوطنية والاتحاد البرلماني الدولي
١٦٩/٦٥	منع ومكافحة ممارسات الفساد وتحويل الأصول المتأتية من مصدر غير مشروع وإعادة تلك الأصول إلى بلدانها الأصلية على وجه الخصوص، تماشياً مع اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد
٢٠٩/٦٦	تحسين كفاءة الإدارة العامة وخضوعها للمساءلة وفعاليتها وشفافيتها عن طريق تعزيز المؤسسات العليا لمراجعة الحسابات

قرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي

٦٤/٢٠٠٤	المؤتمر الدولي لتمويل التنمية
٢/٢٠٠٧	دور منظومة الأمم المتحدة في تعزيز العمالة الكاملة والمنتجة وتوفير فرص العمل الكريم للجميع
٣٠/٢٠٠٧	متابعة المؤتمر الدولي لتمويل التنمية
٣١/٢٠٠٩	تنفيذ برنامج عمل العقد ٢٠٠١–٢٠١٠ لصالح أقل البلدان نمواً
٩/٢٠١١	برنامج عمل العقد ٢٠١١–٢٠٢٠ لصالح أقل البلدان نمواً
٤٣/٢٠١١	دعم جمهورية جنوب السودان
٣/٢٠٠٥	الإدارة العامة والتنمية
٢٣/٢٠٠٩	دعم إعداد وتنفيذ البرامج الإقليمية لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة
٢٥/٢٠٠٩	تحسين جمع البيانات وإبلاغها وتحليلها لنشر المعرفة بالاتجاهات السائدة في مجالات محددة من الجريمة
٣٣/٢٠٠٩	تقديم الدعم إلى المناطق غير المتمتعة بالحكم الذاتي من جانب الوكالات المتخصصة والمؤسسات الدولية المرتبطة بالأمم المتحدة

قرارات اللجنة الاقتصادية لأفريقيا

٨٦٩ (د — ٤٣)	استعراض أفريقيا لتنفيذ خطة عمل بروكسل لأقل البلدان نمواً للعقد ٢٠٠١– ٢٠١٠
٨٤٨(د–٤٠)	تمويل التنمية
٨٦٢(د–٤٢)	تعزيز تعبئة الموارد المحلية

Translation certified by PCMS

٨٦٥(د–٤٢) الأزمة المالية والاقتصادية العالمية
٨٧٦ (د – ٤٣) إنشاء المؤسسات المالية الأفريقية
٨٧٩ (د — ٤٤) تسيير التنمية في أفريقيا: دور الدولة في التحول الاقتصادي
٨٨٦(د–٤٤) التدفقات المالية غير المشروعة

البرنامج الفرعي ٢
التكامل الإقليمي والتجارة

قرارات الجمعية العامة

١٨٠/٥٦ إجراءات محددة تتصل بالاحتياجات والمشاكل التي تنفرد بها البلدان النامية غير الساحلية
٢٠١/٥٨ برنامج عمل ألماتي: تلبية الاحتياجات الخاصة للبلدان النامية غير الساحلية في إطار عالمي جديد للتعاون في مجال النقل العابر من أجل البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية
٢١٧/٨٥ العقد الدولي للعمل، ''الماء من أجل الحياة''، ٢٠٠٥–٢٠١٥
٢٥٥/٦٤ تحسين السلامة على الطرق في العالم
١٥٣/٦٥ متابعة السنة الدولية لتطوير المرافق الصحية، ٢٠٠٨
١٥١/٦٥ السنة الدولية لتوفير الطاقة المستدامة للجميع
١٧٥/٦٥ التعاون في ميدان التنمية الصناعية
١٨٥/٦٦ التجارة الدولية والتنمية
١٩٠/٦٦ السلع الأساسية
٢١٠/٦٦ دور الأمم المتحدة في تعزيز التنمية في سياق العولمة والترابط
٩٤/٦٦ تقرير لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي عن أعمال دورتها الرابعة والأربعين
٢١٤/٦٦ إجراءات محددة تتصل بالاحتياجات والمشاكل التي تنفرد بها البلدان النامية غير الساحلية: نتائج المؤتمر الوزاري الدولي للبلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية والبلدان المانحة والمؤسسات المالية والإنمائية الدولية المعني بالتعاون في مجال النقل العابر
٢٢٣/٦٦ نحو إقامة شراكات عالمية
٢١٩/٦٦ التعاون فيما بين بلدان الجنوب
٢٧١/٥٧ مؤتمر القمة العالمي للأغذية: بعد مرور خمس سنوات
٦٨/٦٦ استدامة مصائد الأسماك، بطرق منها اتفاق عام ١٩٩٥ لتنفيذ ما تتضمنه اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار المؤرخة ١٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٢ من أحكام بشأن حفظ وإدارة الأرصدة السمكية المتداخلة المناطق والأرصدة السمكية الكثيرة الارتحال، والصكوك ذات الصلة
١٥٨/٦٦ الحق في الغذاء
١٩٥/٦٦ تسخير التكنولوجيا الزراعية لأغراض التنمية
١٩٨/٦٤ استعراض منتصف المدة الشامل لتنفيذ أهداف العقد الدولي للعمل، ''الماء من أجل الحياة''، ٢٠٠٥–٢٠١٥
١٥٤/٦٥ السنة الدولية للتعاون في مجال المياه، ٢٠١٣
١٩٨/٦٦ متابعة وتنفيذ إستراتيجية موريشيوس لمواصلة تنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية
١٩٩/٦٦ الإستراتيجية الدولية للحد من الكوارث

Translation certified by PCMS

٢٠٢/٦٦ اتفاقية التنوع البيولوجي
٢٠٥/٦٦ التنمية المستدامة للجبال
٢٠٦/٦٦ تعزيـز مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة
٢٢٠/٦٦ التنمية الزراعية والأمن الغذائي
١٩٧/٦٦ تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ وبرنامج مواصلة تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ ونتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة
٢٢٠/٦٦ التنمية الزراعية والأمن الغذائي

قرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي

١٢/٢٠١١ الربط القار بين أوروبا وأفريقيا عبر مضيق جبل طارق
٢٥/٢٠١١ أعمال لجنة الخبراء المعنية بنقل البضائع الخطرة وبالنظام المتوائم على الصعيد العالمي لتصنيف المواد الكيميائية ووسمها
٤٨/٢٠٠٤ النهج المتناسق والمتكامل لمنظومة الأمم المتحدة الرامي إلى تعزيز التنمية الريفية في البلدان النامية، مع إيلاء الاعتبار الواجب لأقل البلدان نمواً، من أجل القضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة
٢٨/٢٠٠٩ دور منظومة الأمم المتحدة في تنفيذ الإعلان الوزاري بشأن الأهداف والالتزامات المتفق عليها دوليا فيما يتعلق بالتنمية المستدامة، المعتمد في الجزء الرفيع المستوى للدورة الموضوعية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي لعام ٢٠٠٨

قرارات اللجنة الاقتصادية لأفريقيا

٨١٨(د–٢٩) تعزيز تنمية واستغلال الموارد المعدنية في أفريقيا
٨١٩ (د–٣١) تعزيز تنمية واستغلال موارد الطاقة في أفريقيا
٨٢٢ (د–٣١) تنفيذ المعاهدة المنشئة للجماعة الاقتصادية الأفريقية: تعزيز الجماعات الاقتصادية الإقليمية، وترشيد أنشطة الجماعات الإقليمية ودون الإقليمية والمواءمة بين تلك الأنشطة
٨٤٧ (د–٤٠) المعونة من أجل التجارة
٨٦٧ (د–٤٣) تقييم التقدم المحرز في مجال التكامل الإقليمي في أفريقيا
٨٠٠(د–٣٠) الإستراتيجية وخطة العمل لتقييم الموارد المائية وتنميتها وإدارتها في أفريقيا
٨٠١(د–٣٠) الأمن الغذائي والاكتفاء الذاتي في أفريقيا
٨٧٧ (د — ٤٣) نحو تحقيق الأمن الغذائي في أفريقيا

البرنامج الفرعي ٣
الابتكارات والتكنولوجيات وإدارة موارد أفريقيا الطبيعية

قرارات الجمعية العامة

١٩١/٤٧ الترتيبات المؤسسية لمتابعة أعمال مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية
٢١٤/٥٤ حفظ النظم الإيكولوجية الحراجية لوسط أفريقيا وتنميتها بشكل مستدام
٢٠٠/٦٠ السنة الدولية للصحارى والتصحر، ٢٠٠٦
٨/٦٢ استعراض عام لأنشطة الأمم المتحدة المتصلة بتغير المناخ

Translation certified by PCMS

٢٠٠/٦٦	حماية المناخ العالمي لمنفعة أجيال البشرية الحالية والمقبلة
١٥٨/٦٥	التعاون الدولي للتخفيف من أثر ظاهرة النينيو
٢٠١/٦٤	عقد الأمم المتحدة للصحاري ومكافحة التصحر (٢٠١٠–٢٠١٠)
٢٠١/٦٦	تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في البلدان التي تعاني من الجفاف الشديد و/أو من التصحر، وبخاصة في أفريقيا
١٠٢/٥٠	دعم منظومة الأمم المتحدة للعلم والتكنولوجيا في أفريقيا
٤/٥٧	التعاون الإقليمي في تكنولوجيات المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية
٢٥٢/٦٠	مؤتمر القمة العالمي المعني بمجتمع المعلومات
٣١١/٦٥	تعدد اللغات
٢١٧/٦٢	التعاون الدولي في استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية
٤١/٦٥	التطورات في ميدان المعلومات والاتصالات السلكية واللاسلكية في سياق الأمن الدولي
٦٨/٦٥	تدابير كفالة الشفافية وبناء الثقة في أنشطة الفضاء الخارجي
١٨٤/٦٦	تسخير تكنولوجيات المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية
٢١١/٦٤	إرساء ثقافة عالمية لأمن الفضاء الحاسوبي واستعراض الجهود الوطنية الرامية إلى حماية الهياكل الأساسية الحيوية للمعلومات
٢١١/٦٦	تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية

قرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي

٨/٢٠٠٧	تدفق المعلومات لمتابعة مؤتمر القمة العالمي المعني بمجتمع المعلومات
٧/٢٠٠٩	تقييم التقدم المحرز في تنفيذ ومتابعة نتائج مؤتمر القمة العالمي المعني بمجتمع المعلومات
١٦/٢٠١١	تقييم التقدم المحرز في تنفيذ ومتابعة نتائج مؤتمر القمة العالمي المعني بمجتمع المعلومات
١٧/٢٠١١	تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية

قرارات اللجنة الاقتصادية لأفريقيا

٧٥٨ (د–٢٨)	دور رسم الخرائط والاستشعار من بُعد ونظم المعلومات الجغرافية في التنمية المستدامة
٧٦٦ (د–٢٨)	تعزيز نظم المعلومات الإنمائية من أجل التعاون والتكامل الإقليميين في أفريقيا
٧٨٩ (د–٢٩)	تعزيز نظم المعلومات بهدف تحقيق الانتعاش والتنمية المستدامة في أفريقيا
٧٩٥ (د–٣٠)	بناء نظم المعلومات السريعة في أفريقيا
٨١٢ (د–٣١)	تنفيذ مبادرة مجتمع المعلومات الأفريقي
٨١٧ (د–٣١)	المؤتمر الإقليمي الأفريقي بشأن العلم والتكنولوجيا
٨٨٧(د–٤٤)	تعزيز العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية في أفريقيا
٨٧٠ (د — ٤٣)	تغير المناخ والتنمية في أفريقيا
٨٨٤(د–٤٤)	تغير المناخ والتنمية المستدامة في أفريقيا

Translation certified by PCMS

البرنامج الفرعي ٤
الإحصاءات

قرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي

٢٧/٢٠٠٠	المؤشرات الأساسية للتنفيذ والمتابعة المتكاملين والمنسقين لنتائج المؤتمرات ومؤتمرات القمة الرئيسية الأمم المتحدة على كافة الأصعدة
١٣/٢٠٠٥	برنامج تعداد السكان والمساكن في العالم لعام ٢٠١٠
٦/٢٠٠٦	تعزيز القدرة الإحصائية

قرارات اللجنة الاقتصادية لأفريقيا

٨٤٩ (د–٤٠)	الإحصاءات وبناء القدرات الإحصائية في أفريقيا
٨٧١ (د — ٤٣)	إستراتيجية مواءمة الإحصاءات وتنفيذ الميثاق الأفريقي للإحصاء
٨٨٢ (د–٤٤)	تنفيذ الميثاق الأفريقي للإحصاء والإستراتيجية المتعلقة بمواءمة الإحصاءات في أفريقيا

البرنامج الفرعي ٥
تنمية القدرات

قرارات الجمعية العامة

٢٨٦/٦٦	الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا: التقدم المحرز في التنفيذ والدعم الدولي
٢٧٤/٦٥	التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي
٢٥٨/٦٤	الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا: التقدم المحرز في التنفيذ والدعم الدولي
٢٨٤/٦٥	الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا: التقدم المحرز في التنفيذ والدعم الدولي
٣١٠/٦٣	التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي
٢٦٧/٦٣	الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا: التقدم المحرز في التنفيذ والدعم الدولي

قرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي

٢٦/٢٠١١	الأبعاد الاجتماعية للشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا
٢٨/٢٠٠٧	الأبعاد الاجتماعية للشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا
١٦/٢٠٠٤	تنفيذ الأهداف الاجتماعية للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا

Translation certified by PCMS

البرنامج الفرعي ٦
المسائل الجنسانية ودور المرأة في التنمية

قرارات الجمعية العامة

١٦٧/٥٩	القضاء على جميع أشكال العنف ضد المرأة، بما في ذلك الجرائم المحددة في الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية الثالثة والعشرين للجمعية العامة المعنونة "المرأة عام ٢٠٠٠: المساواة بين الجنسين والتنمية والسلام في القرن الحادي والعشرين"
٢٤٨/٥٩	الدراسة الاستقصائية العالمية عن دور المرأة في التنمية
٢٢٩/٦٠	مستقبل عمل المعهد الدولي للبحث والتدريب من أجل النهوض بالمرأة
١٢٩/٦٦	تحسين حالة المرأة في المناطق الريفية
١٨٧/٦٥	تكثيف الجهود للقضاء على جميع أشكال العنف ضد المرأة
١٨٩/٦٥	اليوم الدولي للأرامل
١٩٠/٦٥	الاتجار بالنساء والفتيات
١٣٠/٦٦	المرأة والمشاركة في الحياة السياسية
١٣١/٦٦	اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة
١٢٨/٦٦	العنف الموجه ضد العاملات المهاجرات
١٤٠/٦٦	الطفلة
٢١٦/٦٦	دور المرأة في التنمية
١٣٢/٦٦	متابعة المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة والتنفيذ التام لإعلان ومنهاج عمل بيجين ونتائج الدورة الاستثنائية الثالثة والعشرين للجمعية العامة

قرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي

١٢/١٩٩٨	الاستنتاجات التي اعتمدتها لجنة وضع المرأة بشأن مجالات الاهتمام الأساسية المحددة في منهاج عمل المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة
٤٤/٢٠٠٣	الاستنتاجات المتفق عليها للجنة وضع المرأة بشأن مشاركة المرأة في وسائط الإعلام وتكنولوجيات المعلومات والاتصالات وتمكينها من الوصول إليها وتأثير هذه الوسائط والتكنولوجيات واستخدامها كأداة للنهوض بالمرأة وتمكينها
٤/٢٠٠٤	استعراض استنتاجات المجلس الاقتصادي والاجتماعي المتفق عليها في قراره ٢/١٩٩٧ بشأن تعميم مراعاة المنظور الجنساني في جميع سياسات وبرامج منظومة الأمم المتحدة
١٢/٢٠٠٩	تعميم مراعاة المنظور الجنساني في جميع السياسات والبرامج في منظومة الأمم المتحدة
١٣/٢٠٠٩	مستقبل عمل المعهد الدولي للبحث والتدريب من أجل النهوض بالمرأة
٥/٢٠١١	دور منظومة الأمم المتحدة في تنفيذ الأهداف والالتزامات الإنمائية المتفق عليها دوليا فيما يتعلق بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة

Translation certified by PCMS

البرنامج الفرعي ٧
الأنشطة دون الإقليمية لأغراض التنمية

العنصر ١ : الأنشطة دون الإقليمية في شمال أفريقيا
العنصر ٢ : الأنشطة دون الإقليمية في غرب أفريقيا
العنصر ٣ : الأنشطة دون الإقليمية في وسط أفريقيا
العنصر ٤ : الأنشطة دون الإقليمية في شرق أفريقيا
العنصر ٥ : الأنشطة دون الإقليمية في الجنوب الأفريقي

قرارات الجمعية العامة

١٨٠/٥٦ إجراءات محددة تتصل بالاحتياجات والمشاكل التي تنفرد بها البلدان النامية غير الساحلية
٥١/٦١ التعاون بين الأمم المتحدة والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي
٢٣٤/٦١ تعزيز دور المكاتب دون الإقليمية للّجنة الاقتصادية لأفريقيا
٩٠/٦٥ تعـزيز الأمن والتعاون في منطقة البحر الأبيض المتوسط
٢٠١/٦٦ تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في البلدان التي تعاني من الجفاف الشديد و/أو من التصحر، وبخاصة في أفريقيا
٢١٤/٦٦ إجراءات محددة تتصل بالاحتياجات والمشاكل التي تنفرد بها البلدان النامية غير الساحلية: نتائج المؤتمر الوزاري الدولي للبلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية والبلدان المانحة والمؤسسات المالية والإنمائية الدولية المعني بالتعاون في مجال النقل العابر

قرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي

٧/٢٠١١ التقدم المحرز في تنفيذ قرار الجمعية العامة ٢٠٨/٦٢ بشأن الاستعراض الشامل الذي يجري كل ثلاث سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية
١٢/٢٠١١ الربط القار بين أوروبا وأفريقيا عبر مضيق جبل طارق
٤٣/٢٠١١ دعم جمهورية جنوب السودان

قرارات اللجنة الاقتصادية لأفريقيا

٨٢٨ (د–٣٢) مراكز البرمجة والتنفيذ المتعددة الجنسيات: تعزيز الوجود دون الإقليمي للجنة الاقتصادية لأفريقيا
٨٣٠ (MFC 1 A) إصلاح اللجان الإقليمية: العلاقات بين اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ووكالات الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في أفريقيا (قرار الاجتماع الأول للجنة المتابعة الوزارية)
٨٧٤ (د–٤٣) تعزيز دور المكاتب دون الإقليمية للجنة الاقتصادية لأفريقيا التابعة للأمم المتحدة
٨٤٩(د–٤٠) الإحصاءات وبناء القدرة الإحصائية في أفريقيا
٨٧١ (د– ٤٣) إستراتيجية مواءمة الإحصاءات وتنفيذ الميثاق الأفريقي للإحصاء
٨٨٢(د–٤٤) تطبيق الميثاق الأفريقي للإحصاء والإستراتيجية المتعلقة بمواءمة الإحصاءات في أفريقيا

Translation certified by PCMS

البرنامج الفرعي ٨
تخطيط التنمية وإدارتها

قرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي

١٣/٢٠١١ المعهد الأفريقي للتنمية الاقتصادية والتخطيط

قرارات اللجنة الاقتصادية لأفريقيا

٧٩٩ (د–٣٠) تعزيز التنمية البشرية في أفريقيا
٨٣٩ (د–٣٥) المعهد الأفريقي للتنمية الاقتصادية والتخطيط
٨٤٦ (د–٣٩) المعهد الأفريقي للتنمية الاقتصادية والتخطيط
٨٥١ (د–٤٠) المعهد الأفريقي للتنمية الاقتصادية والتخطيط
٨٧٥ (د–٤٣) إعادة تنظيم المعهد الأفريقي للتنمية والتخطيط في الميدان الاقتصادي

البرنامج الفرعي ٩
سياسات التنمية الاجتماعية

قرارات الجمعية العامة

٥/٤٧ إعلان بشأن الشيخوخة
١٢٨/٤٩ تقرير المؤتمر الدولي للسكان والتنمية
٨١/٥٠ برنامج العمل العالمي للشباب حتى سنة ٢٠٠٠ وما بعدها
١٠٧/٥٠ الاحتفال بالسنة الدولية للقضاء على الفقر وإعلان عقد الأمم المتحدة الأول للقضاء على الفقر
٣٥/٦٠ تعزيز بناء القدرات في مجال الصحة العامة على الصعيد العالمي
١٣١/٦٢ تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية ونتائج دورة الجمعية العامة الاستثنائية الرابعة والعشرين
١٧٢/٦٦ حماية المهاجرين
٢٢٩/٦٦ اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وبروتوكولها الاختياري
د إ–٢/٢١ الإجراءات الأساسية لمواصلة تنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية
د إ–٢/٢٤ مبادرات أخرى من أجل التنمية الاجتماعية
١٣٥/٦٦ تقديم المساعدة إلى اللاجئين والعائدين والمشردين في أفريقيا
١٢١/٦٦ السياسات والبرامج المتصلة بالشباب
١٢٤/٦٦ اجتماع الجمعية العامة الرفيع المستوى المعني بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وسائر الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا فيما يتعلق بالأشخاص ذوي الإعاقة
١٢٧/٦٦ متابعـــة الجمعية العالمية الثانية للشيخوخة
١٣٣/٦٤ متابعة الذكرى السنوية العاشرة للسنة الدولية للأسرة وما بعدها
١٣٤/٦٤ إعلان عام ٢٠١٠ السنة الدولية للشباب: الحوار والتفاهم المتبادل

Translation certified by PCMS

١٢٥/٦٦	تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية ودورة الجمعية العامة الاستثنائية الرابعة والعشرين
١٢٣/٦٦	دور التعاونيات في التنمية الاجتماعية
١٤١/٦٦	حقوق الطفل
٢٠٧/٦٦	تنفيذ نتائج مؤتمر الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل الثاني) وتعزيز برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (موئل الأمم المتحدة)
٢٧٣/٦٥	تعزيز المكاسب والتعجيل بالجهود الرامية إلى مكافحة الملاريا والقضاء عليها في البلدان النامية، ولا سيما في أفريقيا، بحلول عام ٢٠١٥
١٢٦/٦٦	الاستعدادات المتخذة لإحياء الذكرى العشرين للسنة الدولية للأسرة
٢٦٧/٦٥	تنظيم الاجتماع الرفيع المستوى المعني بالشباب
١٥٢/٦٥	تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ وبرنامج مواصلة تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ ونتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة
٣١٢/٦٥	الوثيقة الختامية للاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة بشأن موضوع الشباب: الحوار والتفاهم المتبادل
٢٧٧/٦٥	الإعلان السياسي بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) تكثيف جهودنا الرامية إلى القضاء على فيروس نقص المناعة البشرية
٢٣٨/٦٥	نطاق اجتماع الجمعية العامة الرفيع المستوى المعني بالوقاية من الأمراض غير المعدية ومكافحتها وطرائق عقده وشكله وتنظيمه
٢٣٤/٦٥	متابعة نتائج المؤتمر الدولي للسكان والتنمية إلى ما بعد عام ٢٠١٤
١٨٦/٦٥	تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية فيما يتعلق بالأشخاص ذوي الإعاقة حتى عام ٢٠١٥ وما بعده
١٨٣/٦٥	عقد الأمم المتحدة لمحو الأمية: توفير التعليم للجميع
١٧٠/٦٥	الهجرة الدولية والتنمية
١٦٣/٦٥	عقد الأمم المتحدة للتعليم من أجل التنمية المستدامة (٢٠٠٥-٢٠١٤)
٢١٣/٦٦	مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نموا

قرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي

٢/١٩٩٧	الهجرة الدولية والتنمية
٤٢/٢٠٠١	الحملة العالمية للقضاء على الفقر
١٣/٢٠٠٣	التعاون الوطني والدولي من أجل التنمية الاجتماعية: تنفيذ الأهداف الاجتماعية للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا
١٣/٢٠٠٥	برنامج تعداد السكان والمساكن في العالم لعام ٢٠١٠
٢٧/٢٠٠٧	ملحق برنامج العمل العالمي للشباب حتى سنة ٢٠٠٠ وما بعدها
٤٨/٢٠٠٤	النهج المتناسق والمتكامل لمنظومة الأمم المتحدة الرامي إلى تعزيز التنمية الريفية في البلدان النامية، مع إيلاء الاعتبار الواجب لأقل البلدان نمواً، من أجل القضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة

قرارات اللجنة الاقتصادية لأفريقيا

٧٤٨(د-٢٨)	السكان، والأسرة ، والتنمية المستدامة
٨٣٢(د-٣٣)	فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) في أفريقيا

Translation certified by PCMS

قرارات ومقررات لجنة السكان والتنمية

١/٢٠٠٧	الهياكل المتغيرة لأعمار السكان وآثارها على التنمية
١/٢٠١٠	الصحة والمرض والوفيات والتنمية
١/٢٠١١	الخصوبة والصحة الإنجابية والتنمية
١٠١/٢٠١١	الموضوعان الخاصان للجنة السكان والتنمية في عام ٢٠١٣ "الاتجاهات الجديدة في الهجرة: الجوانب الديمغرافية" وفي دورتها السابعة والأربعين لعام ٢٠١٤ في موضوع تقييم حالة تنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية

Translation certified by PCMS